الأمم المتحدة

S/PV.8160



مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨١٦٠

الخميس، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد نزاربابييف/السيد عبد الرحمنوف	(كازاخستان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	الرئيس دودا
	بوليفيا (دولة - متعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	بيرو	السيد ميثا - كوادرا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كوت ديفوار	السيد تانو - بوتشوي
	الكويت	السيد الصباح
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد فيلد
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي

جدول الأعمال

عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل

تدابير بناء الثقة

رسالة مؤرخة ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكازاخستان لدى الأمم المتحدة (S/2018/4)

1801478 (A)





الرجاء إعادة التدوير



وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل

تدابير بناء الثقة

رسالة مؤرخة ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكازاخستان لدى الأمم المتحدة (S/2018/4).

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أود أن أرحب ترحيبا حارا بفخامة الرئيس أندريه دودا، رئيس جمهورية بولندا، وبالأمين العام، والوزراء وغيرهم من الممثلين الموقرين الحاضرين في قاعة مجلس الأمن. ويؤكد حضورهم اليوم أهمية الموضوع قيد المناقشة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لأهنئ الرئيس دودا على بدء عضوية بولندا غير الدائمة في مجلس الأمن. وأتطلع إلى تعاون مثمر مع وفد بلده. وأهنئ أيضا وفود كوت ديفوار، غينيا الاستوائية، الكويت، هولندا، وبيرو على انضمام بلدانهم إلى المجلس هذا العام بصفتها أعضاء غير دائمين. ويحدوني وطيد الأمل في أن نعمل معا بشكل مثمر في هذا الجهاز الهام للأمم المتحدة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/4 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكازاخستان لدى الأمم المتحدة، يحيل بها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

وأعطي الكلمة الآن لمعالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): يسعدني أن أنضم إلى أعضاء مجلس الأمن في هذه المناقشة الحسنة التوقيت، وأشكر جمهورية كازاخستان على عقدها. وإن لكازاخستان تقليدا تفخر به في تأييد إيجاد عالم خال من أسلحة الدمار الشامل ولنظام عدم الانتشار العالمي. وأشكر الرئيس نور سلطان نزارباييف على قيادته الشخصية في هذه المسألة الهامة. وتشمل إسهامات كازاخستان في هذا المجال نبذ حيازة الأسلحة النووية وإنشاء اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية.

ويضطلع المجلس أيضا بدور محوري في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل واستخدامها. وكما أعلن المجلس في عام ١٩٩٢ في أول مؤتمر قمة على مستوى رؤساء الدول بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.3046) فإن انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وقد ساعدت تدابير بناء الثقة – مثل القرارين ٢٥٥ (١٩٦٨) و ٩٨٤ (١٩٩٥) على التوالي بشأن الضمانات الأمنية السلبية – في تمهيد الطريق نحو معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديدها إلى أجل غير مسمى. مع ذلك، وعلى الرغم من جهود المجلس، لا يزال التهديد الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل قائما، بل يبدو أكثر شدة.

وأصبحت المخاوف التي تسود العالم اليوم من جراء الأسلحة النووية مداها منذ نهاية الحرب الباردة. ويقينا أن الوضع في شبه الجزيرة الكورية هو الأشد توترا وخطورة، علاوة على كونه أخطر تحد للسلم والأمن في عالم اليوم. وما زلت أشعر بقلق بالغ إزاء تزايد خطر المواجهة العسكرية وما قد تترتب عنه من عواقب لا يمكن تصورها. وأرحب بالقرارات الحاسمة التي اتخذها مجلس الأمن ردا على التجارب النووية وعمليات إطلاق القذائف التسيارية من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تحدٍ لقرارات مجلس الأمن، ويجب تنفيذها تنفيذا كاملا.

وتتيح وحدة المجلس أيضا فرصة لبذل الجهود الدبلوماسية. ومثلما قلت في الجمعية العامة هذا الأسبوع، فإنني أرحب بإعادة

فتح قنوات الاتصال بين الكوريتين، لا سيما على المستوى العسكري. وذلك أمر بالغ الأهمية للحد من مخاطر سوء التقدير أو سوء الفهم، فضلا عن التخفيف من حدة التوترات بينهما. وأشعر بالارتياح أيضا للقرار الذي اتخذته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالمشاركة في الألعاب الأوليمبية الشتوية المقبلة في جمهورية كوريا. وعلينا أن نبني على بوادر الأمل الضئيلة هذه مع تعزيز الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية بالوسائل السلمية في سياق الأمن الإقليمي.

وفي مجالات أخرى ما تزال الثقة في المسائل النووية وغيرها بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي تزداد ضعفا. وأصبحت تدابير الحد من الأسلحة الاستراتيجية الهامة التي أنشئت أثناء الحرب الباردة وبعدها معرضة للخطر. ولا تبدو هناك رغبة في التفاوض على معاهدات جديدة للحد من ترسانة الأسلحة النووية بعد انتهاء مدة المعاهدة المتعلقة بتدابير زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها في عام ٢٠٢١. وتحيط الشكوك أيضا بخطة العمل الشاملة المشتركة بشأن البرنامج النووي الإيراني. ويجب الحفاظ على ذلك الاتفاق المتعدد الأطراف الذي يصب في مصلحة الشعب الإيراني والمجتمع الدولي بأسره.

وفيما يتعلق بالنزاع السوري، فإن استخدام الأسلحة الكيميائية يشكل تحديات عالمية خطيرة لتحريم أسلحة الدمار الشامل. وإذا ثبت استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا مرة أخرى فإن على المجتمع الدولي إيجاد وسيلة مناسبة لتحديد هوية المسؤولين عن ذلك ومساءلتهم. وبدون ذلك، فإننا سنسمح باستخدام الأسلحة الكيميائية في إفلات من العقاب. وآمل أن يستعيد المجلس وحدته في مواجهة هذه المسألة.

وتستمر التهديدات التي تشكلها أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في بيئة تشهد ازديادا في الميزانيات العسكرية وإفراطا في تكديس الأسلحة – وتقترن أيضا بتصاعد خطير في التوترات الإقليمية. وفي سياق جغرافي سياسي كهذا، تكتسي تدابير بناء الثقة الداعمة لجهود تحديد الأسلحة وعدم الانتشار وإزالة أسلحة الدمار الشامل أهمية بالغة. ومن شأنها أن تحد من التوتر وتساعد على منع نشوب النزاعات عبر تحسين فهم مواقف الآخرين والسماح بتبادل المعلومات المتعلقة بالتوقعات الاستراتيجية والميزانيات العسكرية وتحركات القوات على سبيل المثال.

وبالنسبة لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، التي ليست لديها آلية رسمية للتحقق، فقد أسهم نظام تدابير بناء الثقة في تعزيز شفافيتها. وتهدف هذه التدابير إلى ”منع الغموض أو الشكوك أو الريبة أو الحد منها“ عن طريق تقديم معلومات سنوية عن برامج الدفاع البيولوجي الوطنية ومختبرات الاحتواء الأقصى وإنتاج اللقاحات والأطر التشريعية. وللأسف، لم تكن المشاركة كافية حيث شاركت أقل من نصف جميع الدول الأطراف في تقديم المعلومات بصورة منتظمة. ولكي تكون هذه التدابير الفعالة حقا، فإنه يجب على الدول أن تجني استفادة كاملة من فوائدها.

وبالرغم من أن الثقة أمر أساسي إلا أن بالإمكان تقويضها عن طريق نشر الخطاب العدواني والتصرفات الصدامية وغياب قنوات الاتصال والمواقف المتصلبة. ولا شك أن المشاركة في جهود نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة هي في حد ذاتها تدابير لبناء الثقة. وبإزالة التهديد الذي تمثله الأسلحة، تتيح آليات تحديد الأسلحة وعدم الانتشار مناخا مواتيا للحوار وتعزيز الثقة في نوايا الأطراف وتضع الأساس المطلوب لبناء الثقة اللازمة لإنهاء النزاعات.

وليس أكثر وضوحا وبرهانا على ذلك من اتفاقات تحديد الأسلحة الرائدة التي أُبرمت في أواخر عقد الثمانينيات وبدايات عقد التسعينيات من القرن الماضي، والتي أسهمت في الإنهاء السلمي للحرب الباردة. ولذلك، فإن من المثير للقلق أن تنشأ

الشكوك في اتفاقات تاريخية مثل المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة المدى، ومعاهدة السماوات المفتوحة. وأثبتت آليات التحقق الفعالة أنها من بين تدابير بناء الثقة الأكثر نجاحا واستدامة. وما يزال التحقق يسهم في بناء الثقة بدءا من بروتوكولات التحقق الرائدة لمعاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية، وكذلك العمل الهام الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وأرحب في ذلك السياق بإنشاء فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتحقق من نزع السلاح النووي.

ويتطلب التحقق الفعال تقديم الدعم للكيانات المكلفة بالرصد والتحقق لضمان تمكنها من أداء واجباتها بطريقة محايدة ومهنية. ويتطلب أيضا أن ندرك أن تحديات منع الانتشار ليست ساكنة ثابتة. ويقتضي ذلك تطوير التدابير التي نستخدمها للتغلب عليها بالتزامن مع تنفيذ التزامات نزع السلاح.

أعتقد أن الأمم المتحدة يمكنها أن تقوم بدور رئيسي في مساعدة الدول الأعضاء على وضع تدابير بناء الثقة وتعزيزها ودعمها. إنّ موقف الأمم المتحدة باعتبارها وسيطا نزيها يمكنها من العمل بوصفها منتدى يمكن أن تشارك فيه جميع الأطراف في الحوار، سواء من أجل وضع قواعد وقيم جديدة أو لحل المنازعات القائمة وتعزيز التفاهم.

إن مجلس الأمن على نحو خاص، إذ يمضي قدما، يمكنه أن يتولى القيادة من خلال إظهار الوحدة ومواصلة إبراز أهمية الحوار والدبلوماسية بوصفهما وسيلة أساسية لبناء الثقة. أما التدبير الذي بوسع جميع الدول الأعضاء اتخاذه فيتمثل في تنفيذ جميع التزامات نزع السلاح وعدم الانتشار على نطاق عالمي وكامل. إنني أقدر أنه بسبب قلة الموارد وغير ذلك من القيود، سيكون تنفيذ نزع السلاح، وتحديد الأسلحة، وعدم الانتشار التزامات صعبة بالنسبة لبعض الدول الأعضاء. لذلك، أهيب بجميع الدول القادرة على تقديم المساعدة في مجال بناء القدرات اللازمة أن تفعل ذلك.

إن وضع تدابير عملية لبناء الثقة وسيلة هامة لتحقيق الولاية المنوطة بالأمم المتحدة لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. غير أنها ليست غاية في حد ذاتها. إذ أن منع نشوب الصراعات والحد منها وتسويتها يتطلب إيجاد حلول سياسية شاملة تتضمن الحوار والتفاوض، وفي الحالات التي تنطوي على أسلحة الدمار الشامل، يمكن أن تشمل تلك الحلول نزع السلاح وعدم الانتشار الذي يمكن التحقق منه. وأعتقد أن الحالة الدولية الراهنة تؤكد ضرورة إعادة صياغة وتحديث أولويات نزع السلاح وعدم الانتشار الطويلة الأمد. إنّ تعميق الانقسامات واستمرار الركود في هذا المجال يؤديان إلى تزايد التوترات الدولية وظهور أخطار جديدة.

وإسهاما مني في عكس هذه الاتجاهات، أعتزم استكشاف الفرص لوضع توجيه وزخم جديدين لجدول أعمال نزع السلاح العالمي. وأتطلع إلى العمل مع أصحاب المصلحة بشأن هذه المسائل في الأشهر المقبلة.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية وعلى دعمه المتين لجدول أعمال جلسة اليوم.

أود أن أدلي الآن ببيان بصفتي رئيس كازاخستان.

(تكلم بالكازاخية وقدم الوفد ترجمة شفوية بالإنكليزية):

يسرني أن أرحب بالجميع في هذه الإحاطة الإعلامية المواضيعية. إننا نعتبر انتخاب كازاخستان عضوا غير دائم العضوية وتوليها رئاسة مجلس الأمن دليلين على ثقة المجتمع الدولي في بلدنا وسياستنا السلمية، لا سيما أولئك الأعضاء الذين دعموا موقفنا. وبصفتنا أول دولة من آسيا الوسطى تضطلع بهذه المهمة النبيلة، أصبحنا نمثل صوت بلدان منطقتنا في هذا الجهاز الهام للمنظمة العالمية.

لقد انقضى عام منذ أن بدأت كازاخستان فترة عضويتها في مجلس الأمن. وسعينا للقيام بدور استباقي والعمل بصورة بناءة وموضوعية في معالجة المسائل الملحة المدرجة في جدول أعمال المجلس. وخلال ترؤسنا للجنة المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، واللجنة المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، قدمنا إسهاماتنا في إجراءاتهما المثمرة. وأود أن أعرب عن امتناني لجميع أعضاء المجلس على تعاونهم المستمر.

(تكلم بالروسية)

إن جلسة اليوم حدث رئيسي لرئاسة كازاخستان لمجلس الأمن، وهي مخصصة تحديدا لواحد من أكثر المواضيع إلحاحا بشأن الخطة العالمية المعاصرة. إنّ تدابير بناء الثقة الرامية إلى تحقيق أهداف السلام والأمن تؤدي دورا رئيسيا في منع نشوب الصراعات وحل القضايا العالمية الملحة. لقد اقترحتُ في الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة، إنشاء هيكل إقليمي للأمن وبناء الثقة في آسيا. وقد أُنشِئت تلك الآلية نتيجة للإجراءات الدبلوماسية الدقيقة. إنّ المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا يعمل الآن بنجاح وتشارك فيه ٢٦ دولة من دول المنطقة.

بعد ربع قرن من ذلك، أخاطب الأمم المتحدة مرة أخرى بالنيابة عن كازاخستان التي أصبحت الآن عضوا غير دائم في مجلس الأمن. ومع ذلك، لا يسعني إلا أن أقول إنّ مسألة زيادة الثقة المتبادلة بين بعض البلدان وعلى الصعيد العالمي لا تزال أكثر إلحاحا وأصبحت هامة أكثر من أي وقت مضى. ينبغي أن تظل تدابير بناء الثقة مدرجة في جدول الأعمال بصفتها أهم عنصر في الحفاظ على هيكل الأمن العالمي وتعزيز السلام على الصعيد العالمي. فما هو سبب ذلك؟

أولا، لقد كان لتدابير بناء الثقة ما يبررها في عملية منع خطر التدمير الكامل في النصف الثاني من القرن الحادي والعشرين، عندما وقفت البشرية على حافة حرب واسعة النطاق. وينص ميثاق الأمم المتحدة على أن هدفنا الرئيسي يتمثل في إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. إنّ بلدي خلال أكثر من ربع قرن في منظومة الأمم المتحدة، انتقل بصورة شاملة من كونه يملك رابع أكبر ترسانة نووية إلى بلد رائد في عدم الانتشار العالمي، وقام بإغلاق أكبر موقع للتجارب النووية، في سيميبالاتينسك. لقد كان التخلي عن الأسلحة النووية ومركز الدولة النووية خيارنا المتروي والصادق، لقد كانت مبادرة طوعية يدعمها جميع أبناء شعب كازاخستان ويقدرها المجتمع الدولي حق قدرها. واليوم بلدنا طرف في جميع المعاهدات الدولية الأساسية في مجال الأمن النووي، وقد جسّد على قانونا مركزه الخالي من الأسلحة النووية.

ثانيا، ربما ييسر جو الثقة المتبادلة إنشاء نموذج جديد للتعاون الدولي. وثمة مثال ساطع على التجسيد العملي لهذا التعاون تجلى في افتتاح الوكالة الدولية للطاقة الذرية في العام الماضي مصرف اليورانيوم المنخفض التخصيب. وبذلك، قدمت كازاخستان إسهاما آخر لتعزيز نظام منع الانتشار والاستخدام الآمن لليورانيوم في الأغراض السلمية.

ثالثا، إنّ مركز كازاخستان بوصفها خالية من الأسلحة النووية يمكن أن يكون مثالا وتوجيها عمليا تحتذي به البلدان الأخرى. وأقول هذا على أساس تجربتنا الذاتية. لقد بنينا وعززنا بلدنا المستقل وضمنا مكانته الدولية المرموقة بالتخلي عن الأسلحة النووية على وجه التحديد والحصول على ضمانات عدم الاعتداء علينا من الدول النووية. وندعو جميع الدول إلى أن تحذو حذونا. لقد دعونا إيران إلى القيام بذلك، وندعو الآن كوريا الشمالية إلى أن تحذو حذونا. إنّ الثقة السبيل المفضي إلى التصدي لخطر الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم.

رابعا، إنّ إمكانات التقدم المعاصر في العلم والتكنولوجيا وواقع العولمة تجعل مهمة ضمان عدم انتشار أسلحة الدمار

الشامل هي مسألة تتعلق ببقاء البشرية. فزيادة عدد البلدان الحائزة لأسلحة الدمار الشامل تشكل خطر وقوع الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والإشعاعية في أيدي القوى الهدامة. لقد أخفق الإطار القانوني الحالي للأمن النووي في منع توسع نادي الدول النووية في أواخر القرن العشرين. وأعتقد نظام عدم الانتشار الذي تمس الحاجة إليه بشدة، على أساس معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، سيتطلب تحولات عميقة في التفكير والحلول السياسية الجديدة المتعددة الأطراف. أقترح التدابير التالية لبناء الثقة في مجال عدم الانتشار.

أولاً، أعتقد أنه يتعين علينا أن نجعل الانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أمرا أكثر صعوبة. فحذو كوريا الشمالية قد يدفع بلدان أخرى لديها طموحات إلى القيام بعمل مماثل لحيازة الأسلحة النووية.

وبدون التشكيك في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أقترح أن ننظر في إمكانية صياغة مشروع قرار خاص لمجلس الأمن يبين بوضوح العواقب على البلدان التي تنتهك المعاهدة، بما في ذلك تدابير الجزاءات والتدابير القسرية الأخرى. لقد رأينا ضرورة ذلك. وبالرغم من معاهدة عدم الانتشار، لا تزال بعض البلدان، مثل الهند وباكستان، تواصل السعي لحيازة الأسلحة النووية.

ثانيا، يجب علينا إنشاء آلية فعالة حقا لتنفيذ تدابير صارمة لمنع حيازة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وينبغي اعتماد تلك الاتفاقات المتعددة الأطراف عن طريق مشاريع قرارات منفصلة لمجلس الأمن. وكأحد التدابير الرئيسية للقضاء على الحوافز لحيازة أسلحة الدمار الشامل، أعتقد أن من الضروري أن تضع الدول النووية نظاما للضمانات ملزما قانونا من أجل أن تتخلى تلك الدول طواعية عن حيازة الأسلحة النووية، إضافة إلى الدول غير الحائزة لهذه الأسلحة. وذلك إجراء عادل ويمكن إنجازه بدون نفقات كبيرة.

ثالثا، إن نجاح عملية تحديث النظام الأمني العالمي أو فشلها يتوقف بشكل مباشر على قدرة المجتمع الدولي على التغلب على العقليات القديمة ذات النزعة العسكرية. وينبغي أن نجعل من مخلفات الماضي تقسيم البلدان إلى تكتلات أو تحالفات عسكرية، وهو مفهوم أصبح استفزازيا وغير مجد على السواء في القرن الحادي والعشرين. وفي ذلك الصدد تحديدا، فإننا بحاجة إلى توافر الثقة المتبادلة فيما بين الدول، وهي آخذة في التضاؤل مع مرور كل عام. لقد حددت رؤيتي للتدابير العالمية المضادة للأعمال العسكرية في بياني المعنون ”العالم في القرن الحادي والعشرين“، الذي يقترح مبادرات لتيسير إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية بحلول الذكرى المئوية للأمم المتحدة. وإذا حظي ذلك الهدف بدعم المجتمع الدولي، أعتقد أن بلوغه سيكون ممكنا.

رابعا، يجب علينا إحياء الثقة السياسية والحوار المنهجي. وخير مثال على ذلك يمكن أن يرى في خطة العمل الشاملة المشتركة – وهي الاتفاق بشأن برنامج إيران النووي – الذي أثبت النجاح الذي يمكن تحقيقه بممارسة الدبلوماسية المتعددة الأطراف في مجال منع الانتشار. وأصبح ذلك نموذجا عمليا لتسوية معظم المسائل المعقدة من خلال المفاوضات. وأمكن التوصل إلى ذلك الاتفاق بفضل جو لبناء الثقة أسهمت في تهيئته كازاخستان بكونها مثالا يحتذى به، وأظهرت ما أنجزناه، مع كسب ثقة المجتمع الدولي. ويحدوني الأمل في استمرار التنفيذ الناجح لخطة العمل الشاملة المشتركة بالرغم من التعقيدات الأخيرة فيما يتعلق بإخفاق بعض الأطراف في الوفاء بالتزاماتها.

وكما يعلم المجلس، فإنني قبل يومين اجتمعت مع رئيس الولايات المتحدة، السيد ترامب. وناقشنا تلك المسألة، وتم التوصل إلى تفاهم مفاده أنه، من حيث المبدأ، يمكننا تجاوزها. ونرى أنه يمكن استخدام نهج بناء مماثل لتسوية المسألة النووية المتعلقة بكوريا الشمالية. وكما نعلم جميعا، فإن التطورات الراهنة

في شبه الجزيرة الكورية تبين تناقضات عميقة. ويساور العالم قلق بالغ. ويمكن حل تلك المشكلة باستعادة الثقة فيما بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية، الأمر الذي ناقشناه مؤخرا أيضا في البيت الأبيض. وفي ذلك الصدد تقاربت مواقفنا. وبدون مشاركة الولايات المتحدة وروسيا والصين، سيكون من الصعوبة بمكان لنا تسوية تلك المسألة. وبناء على ذلك، فإننا نناشد الجهات صاحبة المصلحة التوصل إلى حل للمسألة الكورية الشمالية بأسرع وأكثر الطرق البناءة الممكنة. وندعو إلى أن تمنح الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ضمانات أمنية باعتبارها شرطا أساسيا لتهيئة جو من الثقة لكي تعود بيونغيانغ إلى طاولة المفاوضات. وتقف كازاخستان على أهبة الاستعداد للمشاركة في الوساطة وتوفير منبر للمفاوضات إذا دعت الحاجة إلى ذلك فيما بين أصحاب المصلحة.

إن تدابير بناء الثقة أكثر أهمية اليوم من أي وقت مضى بالنسبة للشرق الأوسط، حيث تتكشف حاليا الحوادث المأساوية. ويحدث النزاع في سوريا آثارا سلبية تمتد إلى خارج المنطقة. وفي ذلك الصدد، من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الثقة المتبادلة على وجه الخصوص أصبحت أساس محادثات أستانا، التي تسهم بقدر الإمكان في عملية التسوية السلمية السورية، وفي الوقت نفسه في تعزيز محادثات جنيف. وعقدت سبعة من تلك الاجتماعات في أستانا، وكما ذكر المشاركون، فإن كل تلك الاجتماعات كانت ناجحة وساعدت في معالجة المسائل.

خامسا، نرى أن أحد أكثر التدابير فعالية في مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ينطوي على إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وذلك يشكل أيضا تجسيد شكل من أشكال الثقة الجماعية. وأُنجز ذلك في آسيا الوسطى، وآمل أن تحذو حذوها الدول النووية. ومن الأهمية بمكان مواصلة الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وأناشد أصحاب المصلحة استئناف أعمالهم، وآمل أن يتم قريبا تجاوز الخلافات المستمرة المتبقية فيما بين بعض البلدان.

سادسا، هناك الآن خطر حدوث سباق تسلح جديد يشمل الإنجازات العلمية. وفي ذلك الصدد، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز الرقابة على استحداث التكنولوجيا العسكرية وتكنولوجيا المعلومات الجديدة وانتشارها. وأعتقد أن تدابير بناء الثقة ضرورية أيضا لصياغة نهج مشتركة تهدف إلى منع تسليح الفضاء الخارجي.

وأعتقد أن جميع المسائل التي ذكرتها من فوري تستحق عقد اجتماع قائم بذاته للأمم المتحدة لمناقشة كل ما تنطوي عليه هذه المسائل، وتحقيق تلاقي آراء الدول، واستعادة الثقة فيما بينها.

وتتمثل وقائع اليوم في أنه يمكن منع نشوب العديد من النزاعات وتسويتها بصورة فعالة شريطة أن يكون هناك تفاهم وثقة متبادلين فيما بين الدول النووية في العالم. فهي تتحمل أكبر قدر من المسؤولية أمام البشرية عن منع وقوع كارثة نووية. وعلى أكبر الدول النووية أن تشكل الطليعة في الكفاح من أجل بناء عالم خال من الأسلحة النووية وأن تقود بالقدوة في الحد من أسلحة الدمار الشامل. ولكن ذلك لا يعني أنه ينبغي أن تقف البلدان الأخرى موقف المتفرج وكأنه لا يتوقف عليها شيء يذكر. ومن الناحية الأخرى، إذا أكدت الدول النووية الكبرى أنها تعتزم المحافظة على قدراتها النووية وتعزيزها ومنع الآخرين من الحصول على قدرات مماثلة، فإنني أعتقد أن ذلك سيؤدي إلى نتائج عكسية. ولذلك يجب أن نعمل معا.

ويعزز المجتمع الدولي بتنوعه وتعدديته، ويمكنه أن يبقى ويزدهرحينما يكون هناك توازن وانسجام فيما بين الدول والشعوب التي تعيش على كوكبنا. ولذلك السبب ذاته، علينا أن نسعى معا بجدية لتحقيق عالم أكثر أمانا ونظام عالمي أكثر

إنصافا يستند إلى سيادة القانون الدولي. ولا شك أنه في ذلك الصدد يضطلع مجلس الأمن بدور خاص وتقع على عاتقه مهمة تاريخية. إنني على اقتناع بأنه في القرن الحادي والعشرين ستتمكن البشرية من إيجاد طريقة كريمة نحو بناء عالم خال من التهديد الذي تمثله أسلحة الدمار الشامل. وأعتقد أن ثقة المجتمع الدولي وقوة إرادته وذكاءه الذي تعززه طاقة العمل الجماعي سيمنع كوكبنا من السقوط في هاوية كارثة عالمية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لرئيس بولندا.

الرئيس دودا (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بياني بشكر رئاسة كازاخستان للمجلس على تنظيم هذه المناقشة الرفيعة المستوى بشأن ذلك الموضوع الهام. فهي تظهر التزام كازاخستان الطويل الأمد بجهود منع الانتشار. ويعزز مصداقية كازاخستان في تلك المسألة كونها أحد البلدان القليلة للغاية التي تخلت عن المسار النووي.

أتذكر قراءة تصريحات للرئيس نزارباييف شدد فيها على أن ''ذلك كان أفضل قرار اتخذته قطّ لبلدي المؤسس حديثا''. وبرزت مشاركة كازاخستان المستمرة في هذا الصدد عدة مرات منذ ذلك الحين. واسمحوا لي أن أذكّر فقط بإنشاء بنك اليورانيوم منخفض التخصيب مؤخرا، الذي لا يشكل فقط، خطوة رئيسية صوب تعزيز السلامة النووية، بل يشجع أيضا الشفافية ويبني الثقة بين الدول المحبة للسلام.

وأود أيضا أن أشكر الرئيس نزارباييف شخصيا على دعوتي إلى هذه المناقشة. وتعد هذه هي المرة الأولى بالنسبة لي ولن تكون بالتأكيد آخر زيارة لي لمجلس الأمن بصفتي رئيسا لجمهورية بولندا. وأنا حاضر هنا لأن المسألة قيد النظر ترتبط ارتباطا وثيقا بأولويات بولندا في المجلس، أي دعم صكوك القانون الدولي القائمة، وصياغة صكوك جديدة للتخفيف من السلوك غير القانوني والعدواني لبعض أعضاء المجتمع الدولي. واسمحوا لي أن أشدد على أنه ينبغي ألا يعامل العدوان فقط، بل أي محاولة لبناء قدرات عدوانية، كانتهاك للمعايير الدولية لأنها تفضي في النهاية إلى تآكل الفكرة النبيلة للتعايش السلمي بين الدول.

إن التعاون السلمي بين جميع الدول يشكل جوهر التضامن وسيادة القانون على الصعيد الدولي. ولهذا السبب من الأهمية بمكان زيادة تطوير الصكوك القانونية في العلاقات الدولية، فضلا عن القدرة على إنفاذها. وينطبق ذلك أيضا على مسألة عدم الانتشار النووي. ونحن، بوصفنا أعضاء في مجلس الأمن، ملتزمون بالتعامل معها بكل الجدية التي تستحقها.

ولئن كان لدينا منظومة قانونية متطورة وراسخة، فإن عدم الانتشار ونزع السلاح لا يزالان مشروعا لم يكتمل بعد. ويمكن اعتبار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في جوهرها، معاهدة ذات آثار متباينة. وأرى ثلاث مشاكل في هذا الصدد. أولا، لا يوجد أي شرط، يفرض على انضمام أي بلد إلى المعاهدة، ولدى البلدان المنضمة سبيل للخروج منها، حيث يمكنها الانسحاب منها، مع إشعار لا يزيد عن ثلاثة أشهر. وثانيا، لا يوجد إطار بموجب المعاهدة ينص على نظام للجزاءات يحمي من انتهاكات المعاهدة. وثالثا، على الرغم من أن المعاهدة تسمح لموقعيها بمواصلة استراتيجية نووية للأغراض السلمية، فإن إجراء التفتيش يستند إلى التعاون الطوعي والثقة المتبادلة. ولكن، كما رأينا على مر التاريخ، فإن العالم لم يتم حكمه باتفاق وعد الشرف. والواقع أن الشؤون العالمية غالبا ما يديرها أشخاص لا علاقة لهم بوعد الشرف.

وأظهرت كل من التطورات الأخيرة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والضمانات المقدمة لأوكرانيا بموجب مذكرة بودابست ولم يتم الالتزام بها، والجدل الدائر حول خطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران، فضلا عن التهديدات التي تشكلها الأطراف الفاعلة من غير الدول، بأن جدول أعمال عدم

الانتشار أكثر أهمية من أي وقت مضى اليوم. ولا ينطبق فقط على القدرات النووية العسكرية؛ بل ينطبق بنفس القدر على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وانتشار القذائف التسيارية.

وفيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية، ترى بولندا أنه من غير المقبول استمرار مواجهتنا استخدام هذا النوع من الأسلحة. وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية مواصلة نقل رسالة قوية إلى العالم بشأن هذه المسألة. واستخدمت الأسلحة الكيميائية مرات عدة منذ الستينات من قبل مصر في اليمن، وفي الثمانينات من قبل العراق ضد إيران ومؤخرا في سورية، ولكن دون أن تترتب أي عواقب وخيمة على الجانب الذي استخدمها، وهذه هي المشكلة.

لكن الحالة الأكثر إثارة للقلق حاليا، هي الحالة في شبه الجزيرة الكورية، حيث لم تفض الإجراءات الاستفزازية التي يتخذها نظام كوريا الشمالية إلى زعزعة استقرار المنطقة بأسرها فحسب، بل قوضت أيضا جهود عدم الانتشار برمتها. ويشكل تخزين الأسلحة الكيميائية، وتطوير القدرات النووية العسكرية، وبرامج القذائف التسيارية، وتجارب تلك الأسلحة التي تمثل استفزازا، انتهاكات واضحة للقانون الدولي بوجه عام، ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة على وجه الخصوص. وتبين هذه الإجراءات أن سياسة العدوان والمواجهة تطغى على سياسة الحوار المفتوح والثقة. والأمر الأسوأ من ذلك، أنها تظهر أيضا، مما يشكل سابقة خطيرة، أن وضع سياسة تستند إلى قانون القوة، وليس قوة القانون، يمكن أن يكون أمرا فعليا، وأن يمر من دون عقاب.

وسيكون للطريقة التي نحل بها الأزمة أثر كبير على مستقبل المنظومة العالمية لعدم الانتشار بأسرها. وأعتقد أن الجهود المكثفة التي يبذلها المجتمع الدولي ستتيح التوصل إلى حل سياسي، وستؤدي إلى استقرار الحالة في المنطقة. وهذا أمر حاسم بشكل خاص اليوم، حيث ستبدأ دورة الألعاب الأولمبية الشتوية لعام ٢٠١٨ قريبا في كوريا الجنوبية. وينبغي الاحتفال بهذا الحدث في جو آمن، والسماح بالمنافسة الرياضية في جو من السلم والصداقة بين جميع الأمم.

لقد ظلت بولندا مؤيدا نشطا منذ زمن طويل لتعزيز قواعد ومبادئ عدم الانتشار ونزع السلاح. ونترأس حاليا مبادرتين هامتين، هما اللجنة التحضيرية الثانية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٢٠ ومدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية، وقد ورثنا الأخيرة من كازاخستان في عام ٢٠١٧.

وعلى الرغم من الشواغل التي أثيرت بشأن معاهدة عدم الانتشار، نعتقد أنها تشكل الأداة الحقيقية الوحيدة التي تقربنا من تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ويخضع تنفيذ المعاهدة للاستعراض كل خمس سنوات. وبوصف بولندا، الراعي الحالي للمعاهدة، فإنها تعتزم التركيز على الحفاظ على مصداقيتها، فضلا عن تهيئة البيئة اللازمة لإجراء حوار يسوده الاحترام المتبادل والشفافية ويشمل الجميع. وإذ نضع في اعتبارنا أن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠، سيصادف الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم الانتشار، فإننا نقدر كثيرا دعم مجلس الأمن والأمم المتحدة الجهود الرامية إلى نجاحنا المشترك.

ولانتشار القذائف التسيارية أهمية مماثلة بالنسبة للأمن والاستقرار العالميين والإقليميين، بما في ذلك القذائف القادرة على إيصال أسلحة الدمار الشامل. ولسوء الحظ، يعد مستوى الجهود الرامية إلى كبحها متدنيا. وهذا هو السبب الذي أدى إلى أن تصبح أهمية آليات المراقبة أكبر بكثير.

بعد مرور ١٥ عاما على وضع مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمكافحة انتشار القذائف التسيارية، فإنها قد عززت الشفافية وتدابير بناء الثقة. وترغب بولندا، بصفتها رئيسا لها، المتابعة من خلال دعم التنفيذ الكامل للمدونة وتعزيز علاقتها بالأمم

المتحدة، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ٩١/٥٩ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

وختاما، أعرب مرة أخرى عن امتناني للرئاسة الكازاخستانية على اختيار مسألة بأهمية نقطة تركيز مناقشة اليوم. وستواصل بولندا التزامها بجعل عالمنا في مأمن من التهديدات النووية. وكما نعلم جميعا، فإن من شأن الآثار المدمرة لاستخدام أسلحة الدمار الشامل أن تتعدى جميع الحدود. ولذلك ينبغي لنا أن نعمل بشكل وثيق داخل منظومة الأمم المتحدة لضمان عدم حدوثها على الإطلاق.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الكويت.

السيد الصباح (الكويت): أود في البداية، السيد الرئيس، أن أتقدم، باسم حكومة وشعب دولة الكويت، بخالص التهاني والتبريكات لفخامتكم ولجمهورية كازخستان الصديقة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، مثمنا أهمية انتقاء موضوع نقاشنا اليوم، في أول جلسة مفتوحة رفيعة المستوى للعام الجديد ٢٠١٨، تحت بند "عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل: تدابير بناء الثقة"، لما له من أهمية بالغة للمجتمع الدولي، وحرص أعضاء المجلس على بناء عالم خال من جميع أسلحة الدمار الشامل، الأمر الذي يعود بالاستقرار والسلم للمنطقة والعالم. ونؤكد لكم دعم دولة الكويت الكامل في كل ما من شأنه تسهيل أعمالكم والمسؤوليات الملقاة على عاتقكم.

ولا يفوتني في هذا المقام، أن أتقدم بالشكر للأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، على الإحاطة الإعلامية القيمة التي قدمها، والتي نستخلص منها ضرورة تعزيز تدابير بناء الثقة في مجال منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، في السعي نحو إنهاء التهديد الذي تمثله تلك الأسلحة ومركزية جهود نزع السلاح وعدم الانتشار للحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

تولي دولة الكويت أهمية قصوى لكافة القضايا والمسائل المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار وضمان الاستخدام السلمي للطاقة الذرية، تلك المسائل التي تشكل الركائز الثلاث الأساسية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأود أن أؤكد لكم مجددا موقف دولة الكويت الثابت والراسخ إزاء ما يتعلق بالمحافظة على الأمن والسلم الدوليين وقضايا نزع السلاح وعلى رأسها التزامها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومخرجاتها الصادرة عن مؤتمرات الاستعراض للأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، وذلك انطلاقا من التزامها المطلق باحترام الاتفاقيات الدولية، وبجدواها. كما نؤكد أن الطريقة المثلى للتخلص من مخاطر وشرور الأسلحة النووية وضمان عدم انتشارها، هي التخلص التام والكلي من الأسلحة النووية نفسها وبأسرع وقت، داعين الدول الحائزة للأسلحة النووية التخلص من تلك الأسلحة والالتزام بتعهداتها بموجب البند السادس من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وقيادتها للجهود الرامية إلى تحقيق الالتزام العالمي بالمعاهدة، التي لا تزال تمثل حجر الزاوية في الأمن الدولي وأساس الهيكل الحالي لنزع السلاح وعدم الانتشار.

عندما نتحدث عن المبادرات الدولية وإنشاء مناطقة خالية من الأسلحة النووية، لا بد لنا أن نستذكر ما تواجهه منطقة الشرق الأوسط من تحديات تحول دون إقامة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية فيها. وفي هذا السياق، ما زالت منطقة الشرق الأوسط تمثل، وبكل أسف، أحد الأمثلة الأكثر وضوحا على التهديدات التي تواجه منظومة عدم الانتشار، علاوة على الطريقة الانتقائية التي يتناول بها مجلس الأمن هذه التهديدات. فليس مستغربا أن تشهد المنطقة مستوى غير مسبوق من الإحباط، ولا سيما لدى البلدان العربية، بسبب الفشل المتكرر في تنفيذ التعهد المتفق عليه بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

ويتجلى هذا في القرار المتعلق بالشرق الأوسط المتخذ خلال مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥، وخطة العمل لعام ٢٠١٠، اللتين لا تزالا ساريتي المفعول حتى تتحقق غاياتهما وأغراضهما. إن مسؤولية تنفيذ هذا القرار تقع على عاتق جميع الدول الأطراف في المعاهدة، خاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، ولا سيما الدول الثلاث التي أودعت المعاهدة، التي قدمت قرار الشرق الأوسط ضمن ما يعرف بصفقة التمديد اللانهائي للمعاهدة.

إن مناقشتنا اليوم تأتي لإعادة التأكيد على جدية مجلس الأمن في معالجة التهديدات والمخاطر التي تشكلها أسلحة الدمار الشامل. وذلك ليس بإعلان تدابير وقائية من خلال القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) فحسب، بل بالنظر أيضا في تحديات الاستجابة في المستقبل حال فشل تلك التدابير. فإن أي هجوم أو استخدام لتلك الأسلحة الفتاكة سيتسبب في عواقب ويخلف دمارا لا ترغب البشرية في تكرارها. وفي هذا الإطار، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٣٢٥ (٢٠١٦)، الذي أعاد التأكيد على أن انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية يشكل خطرا يهدد السلم والأمن الدوليين، كما يحدد خارطة طريق للعمل المستقبلي للدول وللجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) حتى العام ٢٠٢١، داعين إلى أن تكون هذه اللجنة دائمة وغير مؤقتة لأهميتها بسبب استهدافها منع حيازة الجهات الإرهابية لأي من الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية.

ومن جانب آخر، في الوقت الذي نؤكد فيه إدانتنا لاستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، الأمر الذي أكدته التقارير الدولية، فإننا نتابع بقلق استمرار الادعاءات باستخدام هذه الأسلحة المحرمة دوليا من قبل الأطراف المتنازعة. وبسبب عدم تمكن المجلس من المحافظة على الآلية الدولية لتحديد الجهة التي استخدمت هذه الأسلحة فإن مرتكبي هذه الجرائم سيفلتون من العقاب. لذلك، لا بد من البحث عن بدائل وآلية تحظى بتوافق آراء كافة أعضاء مجلس الأمن بما يكفل استقلالية وحيادية ومهنية أي آلية مستقبلية جديدة لضمان عدم إفلات المسؤولين عن ارتكاب هذه الجرائم من العقاب. كما إننا ندعم العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من خلال بعثتها لتقصي الحقائق في التحقيق في الادعاءات باستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية.

وختاما، أود التأكيد مجددا على موقف دولة الكويت المبدئي والثابت تجاه قضايا عدم الانتشار، والتزامها المستمر بالتعاون لتحقيق ما تصبو إليه شعوبنا لرؤية عالم خال من أسلحة الدمار الشامل، وعلى أننا نتطلع إلى اليوم الذي نتمكن فيه معكم من التخلص نهائيا من تلك الأسلحة، فالحوادث النووية لا تعترف بالحدود الوطنية، بل تتعدى ذلك لتصل آثارها أقاصي الكرة الأرضية، ولنا في الحوادث النووية التي شهدها العالم خير برهان على ذلك. ومن هنا، ندعو كافة الدول ذات المسؤولية الخاصة بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وكافة الدول التي تعرب باستمرار عن التزامها بما جاء في ميثاق الأمم المتحدة، إلى أن تقوم بخطوات واضحة وصادقة تجاه تحقيق الهدف المتمثل في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية الاتحاد الروسي.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): يرحب الاتحاد الروسي بمبادرة رئيس جمهورية كازاخستان، نور سلطان نزارباييف، لعقد جلسة استثنائية لمجلس الأمن بشأن ”عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل: تدابير بناء الثقة“. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة بالنظر إلى أننا سنحتفل في الأول من تموز/يوليه من هذا العام بالذكرى السنوية الخمسين لفتح باب التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي يرتكز عليها النظام الدولي لعدم الانتشار. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن المخاطر والتهديدات التي نواجهها اليوم في هذا المجال ينبغي أن

تُعالَجَ بصورة محددة على أساس المعاهدة، مع اتباع نهج متوازن إزاء ركائزها الثلاث – عدم الانتشار ونزع السلاح والاستخدام السلمي للطاقة النووية.

وللأسف، فإننا نقترب من ذاك المعلم الرئيسي المتمثل في مرور نصف قرن على إبرام المعاهدة مثقلين بتناقضات يمكن أن تعقّد الدورة الحالية لاستعراض المعاهدة، والتي ستُختتم بعقد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠٢٠. وتشمل أهدافه الرئيسية التأكيد على التزامنا بأهداف المعاهدة والتزاماتنا بموجبها، فضلاً عن تعزيزها على أساس خطة العمل المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب على جميع البلدان أن تتخلى عن عدم استعدادها للإصغاء إلى البلدان الأخرى، وهو الأمر الذي كان واضحاً في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥– متمثلا بصفة خاصة في الاتجاه الطائش والخطير الذي ساد آنذاك والمنطوي على محاولات لإرغام الدول النووية على التخلي عن ترساناتها النووية دون مراعاة مصالحها الأمنية أو الحقائق الاستراتيجية.

وأدى ذلك النهج إلى بذل جهود مصطنعة لصياغة معاهدة حظر الأسلحة النووية، والتي فُتح الآن باب التوقيع عليها. ولا تعتزم روسيا الانضمام إلى المعاهدة. ونرى أن القضاء التام على الأسلحة النووية لا يمكن أن يتم إلا في سياق نزع السلاح الكامل والشامل، بما يوفر الأمن العادل والمتكافئ وغير القابل للتجزئة للجميع، بما في ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية، على النحو المنصوص عليه في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأحكام معاهدة حظر الأسلحة النووية، كما عُرضت للتوقيع عليها، أبعد من أن تكون مبنية على أساس هذه المبادئ. فهي تتجاهل أهمية مراعاة كل العوامل التي تؤثر على استقرارنا الاستراتيجي في الوقت الراهن. وقد أثارت خلافاً عميقاً بين أعضاء المجتمع الدولي ويمكن أن يكون لها تأثير مزعزع للاستقرار على نظام عدم الانتشار. وأود أن أشدد على أننا نتبنّى هدف بناء عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ومع ذلك، لا يمكننا تحقيق ذلك بالتدابير الانفرادية التي تستند إليها معاهدة حظر الأسلحة النووية.

كما أن آفاق دورة الاستعراض الحالية تُثير الشكوك بشأن الافتقار إلى الوضوح فيما يتعلق بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. ونعتقد أن المؤتمر المعقود لإنشاء هذه المنطقة في الشرق الأوسط لا يزال ذا أهمية. وسنواصل من جانبنا العمل على إحراز تقدم في هذه العملية. ونرى بشائر للنجاح من خلال النظر في هذه المسألة في السياق الأوسع نطاقاً للأمن الإقليمي. ووجهات نظر روسيا المحددة في هذا الصدد معروفة لجميع أصحاب المصلحة ولا تزال قائمة.

إن وضع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هو مسألة هامة أخرى. وبصفتنا مؤيداً رئيسياً للمعاهدة، ندعو جميع البلدان التي يتوقف عليها بدء نفاذ المعاهدة إلى التوقيع والتصديق عليها، كما وعد بعضها بالقيام بذلك مرارا. وفي الوقت نفسه، لا يزال من المهم كفالة استمرار وقف إجراء أي تفجيرات نووية.

وتتمثل إحدى الخطوات الملموسة الرامية إلى الحفاظ على نظام عدم الانتشار النووي في المرحلة الراهنة في تضافر جهودنا كي ننفذ على نحو مستدام خطة العمل الشاملة المشتركة بغية حل مسألة البرنامج النووي الإيراني. وقد أيد مجلس الأمن خطة العمل هذه باتخاذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) بالإجماع ولذلك فهو يتحمل بعض المسؤولية عن تنفيذها. وتمتثل إيران بصرامة لالتزاماتها، وهو ما أكدته الوكالة الدولية للطاقة الذرية بانتظام. وتُقر الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي بأن خطة العمل الشاملة المشتركة تمثل إسهاماً ملموساً في تعزيز نظام عدم الانتشار وصون السلم والأمن الدوليين. ولا يمكننا التنصل من

هذا الإنجاز الحقيقي للدبلوماسية المتعددة الأطراف – الذي جاء نتاج جهود ليس المشاركين في الاتفاق ذاته فحسب، بل أيضاً بفضل جهود الجهات المعنية الأخرى التي دعمت المبادرة بما فيها كازاخستان – لصالح جداول أعمال سياسية لبعض البلدان.

ومن الواضح أنه إذا فشلت خطة العمل الشاملة المشتركة، لا سيما إذا كان أحد أعضاء مجموعة الخمسة زائداً واحداً مسؤولاً عن ذلك، فسيبعث هذا الأمر برسالة مقلقة بشأن هيكلنا الأمني الدولي ككل، بما في ذلك احتمالات حل المشكلة النووية في شبه الجزيرة الكورية. ونود أن نؤكد من جديد على أهمية المقترحات التي قدمتها روسيا والصين لوضع خريطة طريق تهدف إلى التوصل إلى تسوية سلمية حصرا لهذه المسألة.

إننا نشعر ببالغ القلق إزاء تزايد خطر الإرهاب الكيميائي في الشرق الأوسط، لا سيما في العراق وسورية. ولا يستخدم المقاتلون المواد الكيميائية السامة فحسب، بل لديهم أيضاً قدرات تكنولوجية وصناعية لتركيب مواد سمية عسكرية كاملة وقد أنشؤوا قنوات بعيدة المدى للحصول على السلائف اللازمة لإنتاج هذه المواد. وينبغي لنا ألا نتجاهل أبدا الخطر الحقيقي لانتشار الإرهاب الكيميائي خارج الشرق الأوسط، خاصة عندما ننظر إلى الأعداد الكبيرة من الأجانب الذين يقاتلون إلى جانب المتطرفين. إن الإرهابيين الذين جاؤوا إلى سورية والعراق من الخارج قد سنحت لهم الفرصة بالفعل لاكتساب الخبرة والمهارات العملية في تصنيع الأسلحة الكيميائية واستخدامها. ولسنوات عديدة – السنوات الثلاث الماضية على الأقل – اقترحنا مراراً اعتماد قرار لمجلس الأمن، أو على الأقل لبيان رئاسي، يدين حالات محددة للإرهاب الكيميائي في سورية والعراق. وللأسف، فإن جميع اقتراحاتنا لاقت مقاومة عنيدة من قبل بعض زملائنا الغربيين الذين يفضلون غض الطرف عن وقائع استخدام وحتى تصنيع الإرهابيين للأسلحة الكيميائية، وتوجيه الاتهامات غير المدعمة بالأدلة إلى دمشق. ونرى أنه من غير المقبول استغلال الجهود الرامية إلى مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل سعياً إلى تحقيق أهداف جيوسياسية ضيقة، كما حدث قبل ١٥ عاماً بالتدخل في العراق بناء على ذرائع ملفقة تماماً.

وقد شهدنا في الآونة الأخيرة استمرار محاولات التلاعب بنشاط منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، التي انتهت من أعمالها. وهذا أمر مؤسف، ونكرر اقتراحنا إنشاء آلية جديدة للتحقيق في الحوادث التي تنطوي على استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية على أساس المبادئ التي تجسّد تماماً معايير اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

كما ندعو جميع الدول إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، المتخذ في عام ٢٠٠٤، والذي يوعز إلى جميع البلدان باتخاذ تدابير فعالة لمنع أسلحة الدمار الشامل وجميع المواد الأخرى ذات الصلة من الوقوع في أيدي جهات من غير الدول، بما في ذلك الإرهابيون بطبيعة الحال. وقد أعاد مجلس الأمن التأكيد على أهمية ذلك القرار عقب الاستعراض الشامل لتنفيذه في عام ٢٠١٦. ويتعين على المجلس الرد بشدة على أي خرق للقرار، سواء في سورية أو العراق أو في أي مكان آخر، لا سيما في الحالات التي تتلقى فيها جهات من غير الدول المساعدة في الحصول على أسلحة الدمار الشامل. وتؤيد روسيا الجهود الرامية إلى إنشاء وتعزيز القدرات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية اللازمة للتعامل مع هذه التحديات. وقد عقدنا مؤخراً في كالينينغراد، تحت رعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، حلقة دراسية خاصة بشأن الجوانب العملية لتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وقمنا في العام الماضي، خلال رئاستنا لمنتدى التعاون الأمني التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بتنظيم اجتماع خاص بشأن هذه المسألة. كما رحبنا بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه

قبل ثلاثة أشهر بشأن تأييد قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الهادف إلى منع أخطار استعمال جهات من غير الدول للأسلحة الكيميائية، والذي يشكل في نظرنا خطوة في الاتجاه الصحيح.

ومن أجل تحسين فعالية التعاون المتعدد الأطراف في مجال منع انتشار أسلحة الدمار الشامل وخطر وقوع تلك الأسلحة في أيدي الجماعات الإرهابية وغيرها من الجهات من غير الدول، اقترحت روسيا صياغة صك جديد ملزم قانوناً في شكل اتفاقية دولية لمكافحة أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي. وقدمنا مشروع اتفاقية في مؤتمر نزع السلاح في جنيف، وندعو إلى بدء مفاوضات من أجل الموافقة عليه في أقرب وقت ممكن.

تتطلب منا الحالة الراهنة على صعيد عدم الانتشار ونزع السلاح أن نعمل معاً بشكل عاجل لإيجاد سبل لتخطي هذه التناقضات المتزايدة، مع اتباع نهج دقيق إزاء التدابير التعاونية التي ثبتت فعاليتها وتعزيز أسسها القانونية الدولية من خلال أخذ مصالح جميع الدول في الاعتبار. ونأمل أن تساعدنا جلسة مجلس الأمن اليوم والمبادرة التي طرحها رئيس جمهورية كازاخستان على حل هذه المسائل.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): بالنظر إلى الاجتماعات الثنائية المقررة، فإني مضطر الآن إلى مغادرة هذه الجلسة. سيحل مكاني السيد خيرت عبدرحمنوف، وزير خارجية كازاخستان؛ أعرب عن خالص الشكر للأمين العام ولجميع الذين تكلموا اليوم، بمن فيهم كبار المسؤولين الحكوميين، ووزيرا خارجية البلدين المجاورين، الرئيس دودا، والوزير لافروف. وأشكرهم جميعا على اهتمامها بالاقتراحات القيمة التي طرحت. أتمنى لمجلس الأمن التوفيق في مسعاه من أجل إحلال السلام في العالم.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة العاجلة اليوم. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية وعلى قيادته للعمل الرامي إلى إيجاد حلول دائمة للمشاكل المتزايدة التعقيد.

من المناسب أن دعت كازاخستان إلى عقد هذه الجلسة الهامة. لا تزال أحد أوائل القرارات التي اتخذتها كازاخستان بصفتها دولة مستقلة من أكثر اللحظات أهمية في تاريخ الانتشار. بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، عملت كازاخستان طوعا على إزالة الأسلحة النووية السوفياتية من أراضيها والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إن الرئيس نزاربايف برفضه الأسلحة النووية، ضرب مثالا يُحتذى بالنسبة لبقية العالم. هذا العمل كان لبنة بناء الثقة. أظهرت كازاخستان للبلدان المجاورة والعالم بأنها لا تشكل تهديدا لها. كانت هذه الخطوة تصويتا بالثقة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي لا تزال تمثل حجر الزاوية في الجهد العالمي لعدم الانتشار النووي. أثبتت كازاخستان من خلال الخطوة التي قامت بأنها تقدر قيمة السلام والاستقرار في علاقاتها مع البلدان الأخرى. لقد كان تعبيرا رصينا وملموسا عن استعداد كازاخستان لأن تكون عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي.

ما انفكت الولايات المتحدة تقوم بدور رائد في الجهود الرامية إلى وقف انتشار الأسلحة النووية. ونقوم أيضا بدور قيادي في ضمان التنفيذ الكامل للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ذلك القرار التاريخي الذي اتخذه مجلس الأمن بالإجماع في عام ٢٠٠٤. نعمل مع شركائنا على مساعدة الدول والمنظمات الدولية في جهودها الرامية إلى منع الجهات من غير الدول من تطوير وحيازة الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية ووسائل إيصالها. بيد أن الحقيقة هي أن البيئة الأمنية اليوم أضحت أكثر صعوبة عما كانت عليه في الماضي. ومن العناصر الأساسية في تعزيز نزع السلاح النووي التصدي بنجاح للتحديات الأمنية الأساسية.

إن الأنظمة التي تشكل أكبر تهديد للعالم بأسلحة الدمار الشامل هي أيضا مصدر التحديات الأمنية المختلفة. فهي تحرم

شعوبها من حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وهي تعمل على زيادة عدم الاستقرار الإقليمي. وتقدم العون للإرهابيين والجماعات المقاتلة. وتعزز الصراع الذي يمتد إلى خارج حدودها في نهاية المطاف. ولا يوجد خطر على النظام الدولي لعدم الانتشار أكثر من الخطر الذي تشكله كوريا الشمالية. وتواصل كوريا الشمالية سعيها المتهور للحصول على الأسلحة النووية، متحدية بذلك القرارات المتكررة الصادرة عن المجلس. وتواصل السعي إلى حيازة الأسلحة النووية بينما يتضور شعبها جوعا، وتهدد الدول الأخرى، بينما تخوف مواطنيها. إن المثال الذي ضربته كازاخستان والجهود العديدة الأخرى لكبح انتشار الأسلحة النووية ستذهب أدراج الرياح إذا لم يصمد المجلس أمام التحدي. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى الوفاء بالتزاماتها والتنفيذ الكامل لجميع قرارات المجلس بشأن كوريا الشمالية. وسوف نواصل العمل مع شركائنا في مجلس الأمن سعيا إلى إيجاد حل سلمي ودبلوماسي للأزمة. ومع ذلك، اسمحوا لي أن أقول مرة أخرى بأن الولايات المتحدة لا تزال ملتزمة تماما بالدفاع عن نفسها وعن حلفائها إذا لزم الأمر.

إن أعمال النظام الإيراني مثال آخر. النظام في طهران السبب الرئيسي لعدم الاستقرار في أي جزء غير مستقرة من العالم. وتدعم الإرهابيين والمقاتلين العملاء والقتلة أمثال بشار الأسد. وتوفر القذائف التسيارية، في انتهاك لقرارات حظر الأسلحة الصادرة عن الأمم المتحدة. إذ يقوم وكلاؤها بإطلاق تلك القذائف على أهداف مدنية، كما رأينا عندما قامت ميليشيات الحوثيين في اليمن بإطلاق القذائف التي تزودها بهم إيران على أحد المطارات في الرياض. وعندما يحتج أبناء الشعب الإيراني على تحويل أموال إلى الإرهابيين، يقوم النظام باعتقالهم وقتلهم. ويعمل على تكميم أفواههم وينشر الأكاذيب عن دوافعهم. عندما اتخذ المجلس القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، أيد الاتفاق النووي، وحافظ على المحظورات التي وضعها بشأن سلوك إيران.

النظام الإيراني انتهك مرارا الحظر، وبذلك، أثبت مرارا وتكرارا بأنه غير جدير بثقتنا. عندما ينظر المجلس في الكيفية التي يمكننا بها تعزيز الثقة بأن الدول لن تشارك في انتشار أسلحة الدمار الشامل، فإن النقطة التي يجب علينا أن ننطلق منها هي الإصرار على امتثال الدول لالتزاماتها الدولية القائمة، وهو اقل ما بوسعنا أن نفعله. وفي حالة إيران، بينما تواصل الولايات المتحدة التقيد بالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، يجب على المجتمع الدولي أن يطالب إيران بالوفاء بالتزاماتها بموجب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). إننا نفرض تلك الالتزامات بصفتنا أعضاء في مجلس الأمن. ويجب علينا أن نرد معا على الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها إيران، ليس لأننا نريد للاتفاق النووي أن يفشل، بل لأننا نريد أن تنجح قضية عدم الانتشار.

يجب ألا ننسى أن أسلحة الدمار الشامل ليست مجرد تهديد، ولكنها أسلحة ستستخدمها أنظمة الشر. فقد استعمل بالفعل النظام السوري مرارا الأسلحة الكيميائية ضد شعبه. إنها أعمال حكومة فاسدة جدا تضارع أفعال تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) بوصفها الكيانات الوحيدة التي تستخدم الأسلحة الكيميائية كأدوات للحرب في القرن الحادي والعشرين. ويجب على مجلس الأمن أن يرد على الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي والكرامة الإنسانية الأساسية. أنشأ المجلس آلية التحقيق المشتركة لغرض صريح يتمثل في كشف مرتكبي تلك الجرائم. ثم قررت الآلية المشتركة أن نظام الأسد وتنظيم الدولة الإسلامية استخدما الأسلحة الكيميائية في سوريا. يجب مساءلة كلا الكيانين على أفعالهما. بيد أن دولة بمفردها تقف في طريق قيام مجلس الأمن بواجبه. تلك الدولة هي روسيا.

إن روسيا هي التي استعملت حق النقض ضد ثلاثة مشاريع قرارات كان يمكن لها أن تجدد آلية التحقيق المشتركة. وإن روسيا هي التي بذلت جهدا كبيرا في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية

في لاهاي للحيلولة دون مساءلة نظام الأسد عن أفعاله. فإذا كانت الحكومة الروسية جادة في عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، عليها أن تقنع عميلها السيد الأسد، بأنه يتوجب عليه القضاء على الأسلحة الكيميائية والتعاون التام مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة.

يشكل الإرهاب حاليا أحد أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين. وما من خطر أكبر من انتشار الأسلحة النووية، والبيولوجية، والكيميائية. وتعمل الولايات المتحدة بجد لضمان عدم انتشار هذه الأسلحة الفتاكة. ونحن نشجع تهيئة بيئة أمنية تخدم عدم الانتشار. ونعتقد أن جميع الدول عليها مسؤولية أخلاقية للمشاركة في تهيئة تلك البيئة.

السيد فيلد (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): باسم حكومة المملكة المتحدة، أهنئ بحرارة كازاخستان لكونها أول بلد في آسيا الوسطى أصبح يوجه ويترأس أعمال مجلس الأمن. وكما ذُكر آنفا، فإن التزامها التاريخي بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح معروف جيدا.

ونحن نرحب بهذه المناقشة الهامة لأن أمننا الجماعي وازدهارنا يتوقفان على وجود نظام عالمي فعال لعدم الانتشار.

من السهل أحيانا نسيان كيف أن المجتمع العالمي قد ائتلف مؤخرا لأول مرة حول استراتيجية مشتركة في هذا المجال. لقد كانت هناك تنبؤات قاتمة للغاية خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي عن عالم كئيب يضم عشرات الدول المسلحة نوويا والتي تتنافس مع بعضها بعضا. ولكن اليوم، وبفضل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا يزال عدد الدول النووية محدودا.

وبشق الأنفس، وضعنا معا مجموعة شاملة من القواعد والمعايير لمكافحة انتشار جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. وإذا كنا نريد لكتاب القواعد الذي قمنا بصياغته معا أن يظل فعالا في هذا القرن، يجب علينا جميعا الوفاء بمسؤولياتنا المتعلقة بالحماية وتطبيق معاييرنا وقواعدنا ومواصفاتنا القياسية المشتركة، ويجب أن نُخضع منتهكيها للمساءلة بالشكل المناسب. ويتوقف النجاح أو الفشل على قدرتنا على العمل معا، وهو ما اتضح في الآونة الأخيرة من أمثلة إيران وكوريا الشمالية وسورية، التي سأناقشها بإيجاز الآن.

لقد وحد خطر أن تصبح إيران دولة نووية صفوف المجتمع الدولي – متمثلا في مجلس الأمن – للدفاع عن مبادئنا المشتركة وحماية مصالحنا الأمنية المشتركة. وجلست إيران أخيرا إلى طاولة المفاوضات من خلال دبلوماسيتنا المشتركة المثابرة والضغط الذي مورس عليها. واتفقنا بشكل جماعي على خطة العمل الشاملة المشتركة، التي نواصل دعمها في المملكة المتحدة بثبات. وينبغي لنا أن نتذكر دائما أنه كان من الممكن لإيران أن تنتج قبل الاتفاق ما يكفي من المواد الانشطارية لأغراض صنع أسلحة في غضون بضعة أشهر. والآن، يقول جميع الخبراء إن هذا الأمر سيستغرق سنة على الأقل. وينبغي لنا جميعا في مجلس الأمن أن نفخر بهذا النجاح الذي حققناه بالعمل معا. فلنواصل هذا العمل.

أما فيما يتعلق بكوريا الشمالية، فقد حققنا نجاحات عن جدارة، ولا سيما بفضل عملنا معا. لقد تجاهلت كوريا الشمالية مرارا وباستمرار قواعد عدم الانتشار التي وضعناها، وكان لذلك التجاهل عواقب متفاقمة على الأمن الدولي. واتفقنا على أن استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تنفيذ برنامج نووي أمر غير مشروع ولا يمكن قبوله. وردا على ذلك، فرض المجلس جماعيا أقسى جزاءات تُفرض في غضون جيل، وذلك عبر عدد من القرارات لمجلس الأمن. ويمكننا أن نطمئن لأن هذه التدابير تُحدث أثرا بالفعل. ولا بد لمجلس الأمن، في رأيي، أن يواصل وقوفه صفا واحدا بشأن كوريا الشمالية وإيران.

وعلى النقيض من ذلك، لم يكن مجلس الأمن متحدا في مواجهة استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وللأسف، فقد

استخدمت روسيا مرارا حق النقض في المجلس، على الرغم من الاستنتاجات الواضحة التي توصل إليها تحقيق محايد أجراه فريق خبراء مستقلين، كان المجلس قد أنشأه بنفسه، ومفادها أن النظام السوري وداعش استخدما مرارا الأسلحة الكيميائية. وأخشى أن يبعث افتقار المجلس إلى الوحدة والعزم بشأن سورية بأخطر رسالة ممكنة ذات فحوى مشوش لمن قد ينشرون الأسلحة في المستقبل. ويجب على مجلس الأمن أن يكون مستعدا لمساءلة جميع المتجاوزين؛ وتناشد المملكة المتحدة أعضاء المجلس الذين يقفون في وجه اتخاذ إجراءات الانضمام إلى توافق الآراء في المستقبل.

والدرس الذي يمكن للمجلس أن يستقيه لا يمكن أن يكون أكثر وضوحا. فعندما نعمل معا، يمكننا أن نقنع الدول ونستميلها للتخلي عن طموحاتها في الحصول على أسلحة الدمار الشامل. وعندما لا نفعل ذلك، فإن من يعاني هم أضعف الفئات – وهم المدنيون غالبا – كما يتعرض أمن العالم للخطر.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمثل حجر زاوية في الأمن الدولي. وعلى الرغم من أن وتيرة عدم الانتشار ونزع السلاح غالبا ما تكون بطيئة بصورة محبطة، فمن المهم بشكل حيوي ألا نغفل عن الرؤية الطموحة التي تجسدها المعاهدة. إذ تنبع إنجازاتها من تطويرها على مر الزمن بتوافق الآراء، ولأنها توفر فوائد ملموسة لجميع الأطراف الموقعة عليها دون استثناء. وعلى النقيض من ذلك، فإن معاهدة حظر الأسلحة النووية لن توفر أي حلول للتحديات الأمنية المعقدة للغاية التي نواجهها، ولا، كما أعتقد، للتحديات التقنية الكبيرة لنزع السلاح النووي. وهذا هو السبب في أن المملكة المتحدة لن تصبح طرفا في معاهدة حظر الأسلحة النووية. فنحن لا نعتبر أن الحظر الذي تنص عليه يمثل قاعدة ناشئة من قواعد القانون الدولي العرفي.

ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بتحقيق الهدف المتمثّل في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ونعتقد أن أفضل سبيل لتحقيق هذا الهدف هو من خلال نزع السلاح متعدد الأطراف عن طريق التفاوض التدريجي، خطوة خطوة، في سياق الأطر القائمة. وهناك الكثير الذي يمكننا أن نفعله إذا واصلنا العمل معا. إذ يمكننا مواصلة تدابير الوقف الاختياري لتجارب الأسلحة النووية، وكذلك العمل من أجل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويمكننا منع وقوع المواد النووية والكيميائية والبيولوجية في أيدي الإرهابيين من خلال العمل من أجل التنفيذ الكامل والفعال للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ويمكننا التصدي لتهديد القذائف التسيارية عن طريق تشجيع الدول الأعضاء على النظر في الانضمام إلى نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف ومدونة لاهاي لقواعد السلوك أو الالتزام بهما.

ولمجلس الأمن، كما نعلم، دور خاص جدا يقوم به في صون السلام والأمن الدوليين. وكما كان الحال دائما، فإن وحدة مجلس الأمن ومن وراءه الأمم المتحدة تتسم بالأهمية البالغة. ويجب علينا معا أن نواصل العمل لمنع الانتشار؛ ويجب علينا معا أن نساءل الدول التي تنتهك القواعد التي وضعناها؛ ومعا، يجب علينا أن نقنع ونستميل الراغبين في نشر السلاح للتخلي عن طموحاتهم في تطوير أسلحة الدمار الشامل. وتظل المملكة المتحدة على أهبة الاستعداد للعمل عن كثب مع جميع أعضاء مجلس الأمن نحو تحقيق هذه الأهداف الهامة، التي أعتقد أنها ضرورية من أجل مستقبل آمن للجنس البشري..

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): إنه لشرف حقا أن نراكم، سيدي الرئيس، تتولون رئاسة هذه الجلسة لمجلس الأمن. كما يشرفنا حضور فخامة السيد نور سلطان نزارباييف، رئيس جمهورية كازاخستان. ونغتنم هذه الفرصة لتهنئة وفد بلده على العمل الممتاز الذي قام به حتى الآن بصفته رئيس مجلس الأمن. كما نشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على إحاطته وعلى قيادته بشأن الموضوع الذي اختارته كازاخستان لمناقشة اليوم.

إن بوليفيا، في إطار حرصها على احترام القانون الدولي وبوصفها دولةً مسالمةً تعزز ثقافة السلام والحق في السلام، تنادي بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية والمساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية وتعددية الأطراف وعدم التدخل واحترام سيادة الدول واستقلالها وسلامتها الإقليمية، بوصفها مبادئ عالمية يعترف بها المجتمع الدولي، وتشكل أدوات فعالة لتفادي آفة الحرب وعواقبها.

ونحن نجتمع في فترة نشهد خلالها توترات كبيرة على الصعيد العالمي. ويساور بوليفيا القلق إزاء العدد الكبير من النزاعات المسلحة، التي تنطوي على تكلفة إنسانية باهظة. وقد اخترنا سلوك طريق ثقافة الحوار بين الدول من خلال دبلوماسية الشعوب. وفي هذا الصدد، نشدد على الحاجة إلى اعتماد نهج واسع النطاق إذا أردنا تحقيق السلام ومنع نشوب النزاعات عن طريق تحليل أسبابها الهيكلية وتعزيز سيادة القانون والنهوض بالنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

وبوصفنا جزءا من أول منطقة مكتظة بالسكان في العالم تعلن نفسها منطقة خالية من الأسلحة النووية من خلال معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعروفة بمعاهدة تلاتيلولكو، وجزءا من أول منطقة تعلن نفسها منطقة سلام – وبفضل عملية السلام، تجري تسوية آخر نزاع مسلح في منطقتنا في كولومبيا، فإنَّ بوليفيا بوسعها أن تدعو إلى تكرار هذه التجربة في مناطق أخرى من العالم.

وفي هذا الصدد، نعتقد أن التحدي الكبير الماثل أمام الأعضاء في منظمتنا هو تنفيذ معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي اعتمدتها الجمعية العامة في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧.

وقد حان الوقت لتلتزم البلدان بحظر استحداث الترسانات والمتفجرات النووية وتجربتها وإنتاجها وشرائها وامتلاكها. وننوه بقرار بعض البلدان مثل كازاخستان بالتخلي عن امتلاك الأسلحة النووية في عقائدها الدفاعية وسياساتها الأمنية الوطنية.

وتمشيا مع دعمنا لعدم الانتشار، نكرر معارضتنا إجراء أي نوع من التجارب النووية أو إطلاق القذائف التسيارية القادرة على إيصال أسلحة الدمار الشامل. وإننا ندعو إلى القضاء على جميع البرامج النووية التي ليست لها أغراض سلمية وجميع القذائف التسيارية بصورة كاملة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها.

وفي ذلك الصدد، نعتقد أن أفضل تدبير وقائي هو القضاء على جميع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وعلى هذا النحو، في السياق المحدد للنزاع في شبه الجزيرة الكورية، نعتقد أن الحوار السياسي هو السبيل الوحيد لتحقيق نزع السلاح النووي في المنطقة. وفي هذا الصدد، فإن وضع تدابير بناء الثقة المتبادلة أمر أساسي. ونؤكد على الاستعداد الذي أبدته حكومتا جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للبدء في إجراء مفاوضات من أجل تيسير حضور وفد كوريا الشمالية في الألعاب الأوليمبية الشتوية المقبلة ومشاركة البلدين في حفل الافتتاح تحت نفس العلم.

ويتمثل النجاح الآخر في تنفيذ تدابير بناء الثقة المتبادلة في خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن برنامج إيران النووي، التي تم التفاوض بشأنها فيما بين الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي، والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وأظهر ذلك التطور استعداد الأطراف للتوصل إلى اتفاق سلمي قائم على توافق الآراء.

إن بوليفيا، بوصفها رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) مقتنعة اقتناعا راسخا بأن التعاون فيما بين الدول أمر حاسم الأهمية في تنفيذها من أجل تجنب حيازة الجهات من غير الدول أو استخدامها للأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو النووية. ونشير أيضا إلى أن اللجنة منبر للمساعدة فيما بين الدول وليست آلية لتخويف الدول أو إكراهها أو توجيه جزاءات ضدها.

وأخيرا، فإننا ننظر بقلق للاستثمارات بملايين الدولارات في المجمعات الصناعية العسكرية. ويمكن استخدام تلك المبالغ الباهظة بدلا من ذلك لمواجهة الأزمة الإنسانية الخطيرة، والوفاء بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وللقضاء على الفقر وعدم المساواة، وبالتالي بناء عالم أكثر عدالة وإنسانية.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نحن أيضا سعداء بأن نراكم تترأسون مجلس الأمن، سيدي الرئيس، ونثني على كازاخستان لما تقوم به من أعمال أثناء رئاستها. ويرحب وفد بلدي بالتوقيت المناسب لعقد هذه المناقشة الرفيعة المستوى بشأن تدابير بناء الثقة اللازمة لضمان عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، ونشكر الرئيس نور سلطان نزارباييف على مشاركته. كما ننوه بقيادة كازاخستان في ضرب مثل جريء للمجتمع الدولي بشأن نزع السلاح النووي. ونشكر الأمين العام أيضاً على إحاطته الإعلامية القيِّمة.

وعلى النحو الوارد في الوثيقة المعنونة ”بيان عام: العالم والقرن الحادي والعشرين“، التي أقرها رئيس جمهورية كازاخستان، لا شيء يمكن أن يكون أبعد عن أهداف السلام والأمن والتنمية من التهديد الخطير لانتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها. إننا نتفق مع تلك الرؤية، ونود عليه أن نشاطركم ثلاثة تعليقات.

أولا، إن بيرو ملتزمة بنظم نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. ونعتقد أن صون السلم والأمن الدوليين يعني القضاء على الخطر الذي تشكله هذه الأسلحة. وليس هناك وسيلة أفضل من ضمان عدم وجود تلك الأسلحة للقيام بذلك. وعلى هذا النحو، يجب تعزيز نزع السلاح. وبفضل معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي اتفق عليها في تلاتيلولكو، نحن جزء من أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مكتظة بالسكان في العالم. وتماشيا مع تلك الالتزامات، فإننا ندعو إلى إضفاء الطابع العالمي على الصكوك الدولية، مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية التي أبرمت في الآونة الأخيرة وتنص على عدم مشروعية استخدام تلك الأسلحة وحيازتها.

ثانيا، تعتقد بيرو أن التحديات التي يواجهها نظام عدم الانتشار النووي هي أخطر التهديدات للسلام والأمن في جميع أنحاء العالم اليوم. وبناء على ذلك، نرى أن كفالة اتحاد المجلس للتمكين من استجابة فعالة ومتسقة لمواجهة هذه التحديات أولوية. ومن منظورنا، فإن ذلك يتطلب أولا التصدي للتحدي الذي يشكله برنامج الأسلحة النووية والقذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويجب إنفاذ نظام عدم الانتشار النووي أيضا من خلال تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن برنامج إيران النووي – وهي مثال رئيسي على تنفيذ تدابير بناء الثقة تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونود أيضا أن نسلط الضوء على أهمية الحفاظ على التزام المجلس فيما يتعلق بالاستخدام غير المقبول للأسلحة الكيميائية في سورية بغية التحقيق الكامل في الوقائع ومعاقبة الأطراف المسؤولة.

ثالثا، في هذا السياق المعقد، توافق بيرو على أنه يجب علينا أن نتجاوز فرض الجزاءات. ويجب علينا تعزيز الدبلوماسية الوقائية وبناء الثقة اللازمة للحفاظ على نظم عدم الانتشار من خلال اتباع نهج أكثر شمولا. وفي الواقع، وفي كثير من الحالات، يولد الشعور بعدم الثقة انعدام الأمن والذي يؤدي بدوره إلى زيادة تكديس الأسلحة. ويجب أن نتناول هذا التصور بغية مكافحة انتشار الأسلحة وتكديسها، ولا سيما في المجال النووي. ومن أجل القيام بذلك، فإن فتح قنوات الاتصال والتفاهم المتبادل والقيام بعمليات مفتوحة وشفافة وإنشاء آليات الرصد والتحقق والرقابة وبروتوكولات إدارة الأزمات هي من بين تدابير بناء الثقة التي تشكل ركيزة أساسية للتعاون من شأنها أن تساعد على

التخفيف من مخاطر التصعيد أو الحوادث التي يمكن أن تكون لها عواقب خطيرة.

واليوم وكما شرفت بيرو بزيارة البابا فرانسيس، نود أن نختتم بالإشارة إلى الرسالة التي أدلى بها قداسته في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ أمام الجمعية العامة فيما يتعلق بهذا الموضوع الذي يجمعنا هنا اليوم:

”نظام الأخلاقيات والقوانين القائم على التهديد بالدمار المتبادل وإمكانية القضاء على البشرية بأسرها يشكل تناقضا من حيث المفهوم وإهانة لكامل بنيان الأمم المتحدة التي ستتحول إلى مجموعة من الأمم يوحدها الخوف وانعدام الثقة.“ (A/70/PV.3، صفحة ٥)

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لأمر طيب أن نراكم السيد الرئيس مرة أخرى في الأمم المتحدة. أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى كازاخستان على عقد هذه الجلسة الحسنة التوقيت بشأن مسألة بالغة الأهمية. إن إسهام بلدكم التاريخي في نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل أمر جدير بالثناء. وفي الواقع، قراركم، منذ أكثر من ٢٥ عاما، بالتخلي عن الأسلحة النووية يبرهن على أن نزع السلاح النووي أمر ممكن بالفعل. والتزامكم الشخصي بالقضاء على التجارب النووية وتعزيز معاهدة حظر التجارب النووية يستحق شكرنا. إنها أولوية يتشاطرها بلدي وجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

كما أشكر الأمين العام على الإحاطة الإعلامية الثاقبة التي قدمها صباح اليوم. إننا نتفق تماما مع رسالة الأمين العام في العام الجديد أن المخاوف العالمية من انتشار الأسلحة النووية العالمية في أعلى مستوى لها منذ الحرب الباردة. والتكهنات في الأشهر الأخيرة بشأن إمكانية استخدام الأسلحة النووية تشكل أصداء غير مرحب بها من الماضي.

وفي الوقت نفسه، تقوم جهات فاعلة حكومية وغير حكومية بتجاوز حدود قيمنا المشتركة عن طريق استخدام الأسلحة الكيميائية. ليس ثمة شك في أن انتشار أسلحة الدمار الشامل يشكل تهديدا عالميا رئيسيا للسلم والأمن الدوليين.

إن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية وجهان لعملة واحدة ويعزز بعضهما البعض. وإحراز تقدم على الجبهتين يجب أن يكون أولوية للمجتمع الدولي ولمجلس الأمن. وذلك ليس مسؤولية أخلاقية وإنسانية فحسب، بل أيضا ضرورة لمصالحنا الأمنية المشتركة.

وتظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الإطار الذي لا غنى عنه وحجر الزاوية في النظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار. ونحن ملتزمون بنجاح الدورة الحالية لاستعراض المعاهدة.

وسيتطلب ذلك إحراز تقدم بشأن جميع الركائز الثلاث للمعاهدة، بما في ذلك نزع السلاح، الذي تتحمل الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية خاصة بشأنه. إن الإحباط واسع النطاق داخل المجتمع الدولي إزاء عدم إحراز تقدم في إطار معاهدة عدم الانتشار أمرٌ حقيقيٌ ومبررٌ. ولا بد من معالجته بإحراز تقدم ملموس في تنفيذ التزامات نزع السلاح القائمة.

وسيتطلب نزع السلاح الفعال إجراء مفاوضات صادقة بحسن نية في إطار جميع الاتفاقيات القائمة. وعلينا جميعا أن نتصرف وفقا لالتزاماتنا وأن نفي بوعودنا. وبالنسبة للمسار المقبل، من الضروري أن نبني ثقة متبادلة، كما أكد الأمين العام والرئيس نزارباييف في وقت سابق من صباح اليوم، بما في ذلك عن طريق زيادة تفهم وجهات نظر كل منهما – وهو أمر نفتقر إليه اليوم بوضوح. يجب علينا أيضا حشد الإرادة السياسية اللازمة للتفاوض والتوصل إلى حل توفيقي من أجل تحقيق نتيجة إيجابية.

إن الشلل الذي أصاب مؤتمر نزع السلاح، الذي يدخل الآن عامه الثاني والعشرين، ينبغي أن يكون مسألة مثيرة لقلقنا جميعا. ستتولى السويد الرئاسة الدورية لمؤتمر نزع السلاح في الشهر المقبل. ولن نألو جهدا في سبيل تحديد مجموعة من المسائل الموضوعية استنادا إلى برنامج العمل الذي يمكن الاتفاق عليه في نهاية المطاف، ونأمل أن يساعد على كسر حالة الجمود.

إننا نواجه أيضا التهديد المتزايد الذي يشكله اقتناء أسلحة الدمار الشامل من قبل جهات من غير الدول. ومن الضروري بذل جهود جماعية لمواجهة التهديدات الناشئة والتمسك بالنظام العالمي لعدم الانتشار. ويجب أن تعمل جميع الدول على الوفاء بالتزاماتها عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

ويمكن لتدابير بناء الثقة أن تساعد على تخفيف حدة التوتر، ومنع نشوب النزاعات، وبناء الثقة اللازمة لتحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار بصورة فعالة. ويتم تعزيز هذه الجهود إذا استندت إلى المبادئ الواضحة للمساءلة والشفافية واستحالة العودة إلى الوراء والقابلية للتحقق. ويمثّل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى نموذجا جيدا حيث طبقت تلك المبادئ. وهي أول منطقة من نوعها تستند إلى التحقق وفقا للبروتوكول الإضافي النموذجي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ووفرَّ ذلك ليس فقط القدرة على التحقق من عدم تحويل المواد النووية المعلنة، لكن أيضا عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة في الدول المشاركة.

وتشكل خطة العمل الشاملة المشتركة مثالا هاما آخر على إمكانات الدبلوماسية. وترمي خطة العمل إلى كفالة الطابع السلمي حصرا للبرنامج النووي الإيراني. ويسهم ذلك الاتفاق الحيوي في تحقيق الاستقرار داخل المنطقة وخارجها، كما يسهم إسهاما كبيرا في تعزيز الهيكل العالمي لعدم الانتشار. وكما كررت التأكيد الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني وآخرون كثيرون حول الطاولة اليوم، لا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما بدعم التنفيذ التام لخطة العمل، ومن الأهمية بمكان أن تستمر جميع الأطراف في تنفيذ التزاماتها. إن تحققَ الوكالة الدولية للطاقة الذرية، واللجنةَ المشتركة المعنية بمسائل التنفيذ هما مكونان لا غنى عنهما لتنفيذ الاتفاق. بالإضافة إلى ذلك، نتطلع إلى تصديق إيران المبكر على البروتوكول الإضافي، وهو أمر ضروري لبناء الثقة وضمان الاستدامة.

لقد تناول المجلس مرارا إجراء التجارب على الأسلحة النووية والقذائف التسيارية من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في انتهاك للالتزامات الدولية، وبما يتعارض مع القاعدة العالمية القائمة بعدم إجراء التجارب النووية، التي تتجسد في معاهدة حظر التجارب النووية. نحن لا نزال ندين تلك الأفعال بأقوى العبارات. ومن الضروري أن تنفذ جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قرارات المجلس ذات الصلة تنفيذا كاملا وشاملا. وفي ذات الوقت، لن تحل الجزاءات وحدها الأزمة الراهنة في شبه الجزيرة الكورية. ويتعين بذل الجهود اللزمة لتمهيد الطريق للتوصل إلى حل سلمي ودبلوماسي وسياسي. وبموازاة التنفيذ الفعال لنظام الجزاءات، يجب علينا القيام بالمزيد من العمل للحد من التوترات وبناء الثقة. ونرحب بآخر التطورات في شبه الجزيرة، بما في ذلك الخطوات المتخذة لإعادة فتح قنوات الاتصال، مثل الحوار عسكري. وهذه إحدى الوسائل الهامة لتجنب سوء الفهم والتخفيف من حدة التوترات. كما نرحب بقرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المشاركة في الألعاب الأولمبية. إنها لتطورات إيجابية. ومن المهم أن نغتنم تلك الفرصة وأن ندعم جميع الجهود التي يمكن أن تؤدي إلى نزع السلاح النووي والعلاقات السلمية في شبه الجزيرة الكورية.

كما أن هناك حاجة إلى تكثيف الجهود لمعالجة مسألة الأسلحة الكيميائية. فاستخدام هذه الأسلحة في سورية والعراق أمر غير قانوني وغير مقبول. ولا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب عن هذه الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي. ويجب

تحديد المسؤولين عنها وتقديمهم إلى العدالة. نحن نأسف بشدة للحالات المتعددة من استخدام حق النقض في مجلس الأمن، مما يعوق المساءلة. فالادعاءات مؤخرا باستخدام غاز الكلور في سورية والتحقيقات الجارية من جانب منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتقصي الحقائق في الجمهورية العربية السورية لا تعمل سوى على زيادة توضيح الحاجة إلى مواصلة جهودنا الرامية إلى وضع آلية جديدة للإسناد لكفالة المساءلة والتمسك بنزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد الدولي. وتقع على عاتق المجلس مسؤولية في ذلك الصدد، وسنواصل جهودنا من أجل إيجاد سبيل للمضي قدما.

وفي رسالة الأمين العام بمناسبة السنة الجديدة، حثَّ القادة على جعل الناس يلتفون حول أهداف مشتركة. ومن المؤكد وجوب أن يكون أحد تلك الأهداف هو تعزيز عدم الانتشار ونزع السلاح. يجب على المجلس أن يعمل معا ويعزز جهوده الرامية إلى تشجيع التقدم المحرز ودعمه، بما في ذلك من خلال المساعدة على بناء الثقة فيما بين البلدان. وسنواصل السويد العمل بنشاط مع جميع الشركاء من أجل تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار، واحترام القانون الدولي ومساءلة مَن ينتهكون الالتزامات القانونية الدولية.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر الرئاسة الكازاخستانية على تنظيم هذه الجلسة حسنة التوقيت والهامة بشأن تدابير الثقة والشفافية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل. إنه لشرف عظيم أن يكون بيننا الرئيس نازارابييف والرئيس دودا هذا الصباح، ويسرني جدا أن أراكم هنا اليوم مرة أخرى، سيدي الوزير. أود أيضا أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية المستنيرة .

قبل قرن من الزمن تقريبا، جعلتنا الفظائع الناجمة عن استخدام الأسلحة الكيميائية أثناء الحرب العالمية الأولى دفعتنا إلى نبدأ معا بالوضع التدريجي لنظام عدم الانتشار الحالي بشأن أسلحة الدمار الشامل. ويمثل ذلك النظام اليوم دعامة البنيان الأمني الدولي. وكما ذكرتنا السنة الماضية بشكل مأساوي، فإنه على الرغم من ذلك يتعرض لهجوم وربما للخطر. يظلّ انتشار الأسلحة البيولوجية والكيميائية والنووية ووسائل إيصالها، وخطر استخدامها، واقعا خطيرا. وفي آسيا والشرق الأوسط، يجري انتهاك أشد وأهم قواعد عدم الانتشار ونزع السلاح، بصورة منهجية وبشكل صارخ. فلا نخطئن: إن المخاطر مرتفعة جدا. وفيما يتجاوز الآثار الفورية المتعلقة بالسلم والأمن، فإن ما يتعرض للخطر هو الاستقرار طويل الأجل الذي يقوض أمن جميع دولنا. وهذا هو السبب في أن مكافحة أسلحة الدمار الشامل تأتي في صميم أولويات مجلس الأمن بل يجب أن تبقى كذلك، وفي أن فرنسا تعتزم أن تظل ملتزمة بهذه المسألة الحاسمة.

إننا بما نرى من وحشية استخدام العوامل الكيميائية السامة في سورية، والعراق، آسيا، إنما نشهد عودة ظهور الأسلحة الفتاكة التي بثت الذعر والموت في صفوف المدنيين. وما استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب النظام السوري ضد شعبه سوى مثال مأساوي على ذلك. باسم فرنسا، أود أن أذكر بأن تبسيط هذه الحالة بسبب فشلنا في بناء توافق دولي في الآراء لإيجاد حل لها، يزيد بصورة مطردة من مخاطر الإرهاب الكيميائي، وهو أمر نخشاه جميعا. إنه يفاقم عدم الاستقرار الإقليمي، ويضعف الهيكل الأمني الدولي الذي ضامنه النهائي والوصي عليه هو المجلس.

وتنطبق نفس الملاحظة على أفعال كوريا الشمالية. إن نظام كوريا الشمالية عازمٌ على حيازة ترسانة نووية قتالية، بصورة منهجية في انتهاك صارخ لالتزاماته. لقد بلغ التهديد مستوى حرجا ويبعث على قلقنا جميعا. ولذلك، من الضروري اليوم، عن طريق الضغوط التي تجري ممارستها، إيجاد حل سياسي من أجل تحقيق نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية. إن وحدة مجلس الأمن والتزامه القوي هما شرطان أساسيان للنجاح.

وفي هذه البيئة المعقدة والمتقلبة، فإن الثقة والشفافية على الصعيدين الإقليمي والمتعدد الأطراف، اللتين من بين الأولويات وراء جلساتنا، تمثلان أكثر من أي وقت مضى القيم الأساسية التي يجب علينا أن نحميها ونرعاها.

وينطبق ذلك بصفة خاصة فيما يتعلق بنظام عدم الانتشار. وكما ذكر الأمين العام، فإنه يستند إلى التزامات ملزمة يتبعها تحقق نشط من تنفيذها. وذلك هو الدور المحدد لهيئات دولية مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، اللتين تدعم فرنسا عملهما بنشاط.

كما أعيد تأكيد التزامنا الحازم بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية – التي سنحتفل بالذكرى الخمسين لإبرامها في هذا العام – فضلا عن معارضتنا الثابتة لأي مبادرة دولية قد تقوضها. وأود أيضا أن أعرب بشكل خاص عن دعمنا الكامل لدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. وندعو جميع البلدان التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة إلى القيام بذلك دون تأخير – وأنا أشير بصفة خاصة إلى البلدان المطلوب انضمامها.

وتؤيد فرنسا أيضا تنفيذ الجميع للالتزامات التي تم التعهد بموجب القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي اتخذه المجلس لمنع الأطراف من غير الدول من الحصول على أسلحة الدمار الشامل. وهذه مسألة مهمة لأن القلق يساورنا أكثر من أي وقت مضي إزاء النقل المحتمل للأسلحة إلى أطراف من غير الدول، خاصة في مجال القذائف. وفي هذا الصدد، من المهم للغاية أن تقوم الدول، التي لم تعتمد بعد تشريعات خاصة بضوابط التصدير والترتيبات الإدارية ذات الصلة، بذلك.

أخيرا، وكما يعلم الأعضاء، فإن فرنسا تشارك بفعالية في المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار. وتنوي فرنسا مواصلة الدعم النشط لجهود عدم الانتشار، وكما قلت، ستظل استباقية فيما يتعلق بالمبادرة. ففرنسا مقتنعة بأنه، في ظل تصميم المجتمع الدولي، الذي يستند إلى تعددية الأطراف العملية والواقعية، يمكن إيجاد حلول لأزمات الانتشار. وأود أن أشير، في هذا الصدد، إلى الحالة الإيرانية.

لقد ساهم بلدي بنشاط في وضع الاتفاق القوي والمتين الذي يمكن التحقق منه والذي يطلق عليه الآن خطة العمل الشاملة المشتركة. وكما قلنا بالفعل، فنحن نريد تنفيذا صارما لذلك الاتفاق وللقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ويشكل النصان، معا، الدعامة الأساسية للاستقرار والأمن الإقليمي والدولي. غير أن الاتفاق لا يتناول جميع شواغلنا، ولا سيما فيما يتعلق بأنشطة إيران في مجال القذائف. ولهذا السبب، نأمل أن يبدأ حوار صريح بشأن هذه المسألة.

وبالمثل، فإن إعادة فرض حظر شامل على استخدام الأسلحة الكيميائية مطلوب على سبيل الاستعجال. ولا يمكن للإفلات من العقاب أن يكون خيارا، ولن يكون كذلك. وكانت هذه مزية آلية التحقيق المشتركة – والتي يشكل حلها أمرا مؤسفا للغاية، غير أن علينا ألا نقف مكتوفي الأيدي. فلا بد من معاقبة المجرمين الذين جرى تحديد أنهم لجأوا إلى هذه الأسلحة، سواء كانوا أطرافا من الدول أو من غير الدول، وردع من يفكر في استخدامها.

ولهذا، قررت فرنسا أن تعقد في باريس في ٢٣ كانون الثاني/يناير اجتماعا للبلدان التي تتشاطر نفس الشواغل من أجل العمل معا بفعالية ضد الإفلات غير المقبول من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية. وسيجري إنشاء شراكة حكومية دولية جديدة في تلك المناسبة، سيكون الغرض منها هو مساعدة ودعم الآليات القائمة في ما تجريه من تحقيقات فضلا عن مساعدة ودعم المنظمات الدولية، ولا سيما منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، المسؤولة عن تلك المسألة.

وفي ظل خطر تآكل نظام عدم الانتشار، فإن ما يتعرض للخطر هو أمننا ككل، فضلا عن سيادة القانون ذاتها بوصفها

أساس تعددية الأطراف. وفي ضوء ضخامة المخاطر، فإن مسؤوليتنا الجماعية هي صون وتعزيز المكاسب التي حققناها معا عن طريق بناء الثقة والشفافية بين جميع الأطراف التي تحترم التزاماتها في مجال عدم الانتشار. وتظل فرنسا ملتزمة التزاما تاما بهذه الهدف.

السيد تانو – بوتشوي (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): ترحب كوت ديفوار بحضور فخامة السيد نور سلطان نزارباييف، وكذلك رئيس بولندا ونائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الكويت ووزير خارجية الاتحاد الروسي ووزير الدولة لشؤون آسيا والمحيط الهادئ في المملكة المتحدة لهذه الجلسة لمجلس الأمن. إن حضور هؤلاء القادة يضفي أهمية خاصة على أعمالنا. وأود أن أشكر كازاخستان على تنظيم جلسة الإحاطة هذه بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية. ويعرب وفد بلدي أيضا عن امتنانه للأمين العام على إحاطته ورؤيته بشأن هذه المسألة التي تشغل المنظمة والمجلس منذ سنوات عديدة.

إن الأمم المتحدة، إذ تدرك الخطر الذي يهدد البشرية جراء انتشار أسلحة الدمار الشامل، قد أرست سلسلة من الصكوك والآليات المتعددة الأطراف في وقت مبكر للغاية بهدف تخفيض هذه الأسلحة أو القضاء عليها كليا أو جزئيا في الأجل الطويل. وتشمل تلك الصكوك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة واتفاقية الأسلحة البيولوجية والعديد من قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وكذلك القرارات اللاحقة. وبالرغم من هذه الآليات القائمة، وأهميتها راسخة، فمن الواضح أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به في مجال منع انتشار تلك الأسلحة والقضاء عليها.

وتشكل مسائل عديدة أثيرت مؤخرا – وهي الاتفاق النووي الإيراني والتجارب التسيارية والنووية لكوريا الشمالية والاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية من جانب إرهابيي تنظيم الدولة الإسلامية – تحديا لنظام عدم الانتشار وتتطلب اهتماما خاصا ويقظة من جانب المجلس. ولذلك، يجب علينا المضي قدما بشكل جماعي في اعتماد نظم ملزمة لحظر أسلحة الدمار الشامل وفي تعزيز الحوار بين الدول.

ويجب أن ندرك أنه على الرغم من توقيع معاهدة حظر الأسلحة النووية، تشكل هذه الفئة من أسلحة الدمار الشامل تهديدا متزايدا. ويعود ذلك إلى أن الدول النووية الكبرى قد أحجمت عن توقيع المعاهدة وتعارض كذلك إنشاء صكوك قانونية ملزمة، على نحو ما تدعو إليه جميع البلدان الأخرى. ويجب أن تسارع القوى النووية بالانضمام إلى توافق الآراء الدولي بشأن الإزالة النهائية للأسلحة النووية وتعزيز الحوار مع البلدان الأخرى في سياق الضمانات الأمنية الجماعية. وفي ذلك الصدد، تدعو كوت ديفوار إلى مواصلة تخفيض جميع الترسانات النووية من أجل إثناء البلدان التي تميل إلى الانضمام إلى مجموعة الدول النووية.

وفي ذلك السياق، يجب على البلدان المسلحة تسليحا نوويا والبلدان المعنية الأخرى تهيئة الظروف اللازمة لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من أجل منع استحداث أسلحة نووية جديدة أو إنتاج كميات كبيرة من المواد الانشطارية وغيرها من النفايات النووية. وعلاوة على الاتفاقات، يجب أن توفر البلدان النووية الضمانات اللازمة فيما يتعلق بالتعامل مع هذه المواد وتخزينها، حيث أنها تشكل خطرا حقيقيا بالنسبة لبلدان الجنوب وأن توفر أيضا ضمانات تتعلق بالسلامة والأمن النووي.

إن بلدي، الذي يتخذ من السلام مبدأ توجيهيا له، يؤيد بالتأكيد اتخاذ موقف حازم، ولكننا لا نعارض الحوار الجاري بشأن تلك المسائل.

ويعلق بلدي أهمية كبرى على أن تظل أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، ويدعو القوى النووية والبلدان الأفريقية إلى مكافحة تلوث القارة بالمواد النووية.

ولذلك، من المهم تعبئة المجتمع الدولي دعما للاتفاق النووي الإيراني، وفقا للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، باعتباره أكثر السبل أمانا لتجنب سباق التسلح في الشرق الأوسط، مع بروز خطر الانتشار.

وبالمثل، يجب الإشادة باستئناف العلاقات بين الكوريتين، في أعقاب التوترات الناجمة عن التجارب النووية والبالستية لكوريا الشمالية، وتشجيع ذلك من خلال فتح حوار عالمي يشمل جميع أصحاب المصلحة في شبه الجزيرة الكورية. وينم استئناف العلاقات هذا، عن آفاق جيدة لدورة الألعاب الأوليمبية الشتوية في كوريا الجنوبية. ولا بد من تشجيعها لكي تؤدي في نهاية المطاف إلى نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية.

وأخيرا، فإن الادعاءات المتعلقة باستخدام الجماعات الإرهابية للأسلحة الكيميائية في العراق وسورية، إذا ثبتت، ستشكل مسا خطيرا بنظام عدم الانتشار وتحديا لأمننا الجماعي. وفي هذا الشأن، يجب على المجلس التوصل إلى توافق في الآراء من أجل السماح بالتحقيق في الوقائع، ولا سيما في سورية، ومعاقبة المسؤولين الذين سيتم تحديدهم.

إن كوت ديفوار، الوفية لتقاليدها في مجال السلام، دأبت دائما على تسوية كل شيء عن طريق الحوار. ومن الطبيعي تماما مصادقتها على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في ٦ آذار/مارس ١٩٧٣، وقد وقعت في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٧ على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي اعتمدتها الجمعية العامة في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧. ويعتبر هذا الصك ضروريا لبناء عالم أكثر أمانا وضمان مستقبل الإنسانية، لأن خطر المواجهة النووية لم يعد فرضية نظرية.

ولذلك، ستواصل كوت ديفوار دعم الجهود العالمية الرامية إلى القضاء على الأسلحة النووية ووسائل إيصالها في العالم، مما يساعد على تعزيز وتوسيع نظام عدم الانتشار من جهة، وضمان التطبيق الصارم للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن جهات منها جهات فاعلة من غير الدول على وجه الخصوص.

وستذهب جهودنا الرامية إلى تنفيذ منظومة عالمية لعدم الانتشار أدراج الرياح، إذا لم تكن جزءا من نهج شامل لتعزيز التعاون والمساعدة بين الدول من جهة، وبين والدول والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية والدولية من جهة أخرى.

ويقود هذا المنطق بلدي إلى التذكير بالدعامتين اللتين تستند إليهما أنشطة المجلس في هذا المجال، وهما مسؤولية إنشاء ”نظام قانوني للأسلحة“، على النحو المنصوص عليه في المادة ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة، والسعي إلى تحقيق عدد من الأهداف، بدءا من الامتثال لحظر استخدام الأسلحة البيولوجية والكيميائية، ووصولا إلى منع حيازة الجهات الفاعلة من غير الدول لهذه الأنواع من الأسلحة، وفقا للمسؤولية الرئيسية للأمم المتحدة عن ضمان صون السلم والأمن الدوليين.

ومن هذا المنظور، يمكن للجنة القرار ١٥٤٠ أن تدعم الدول التي ترغب في تعزيز قدراتها الوطنية وتقاسم الخبرات والممارسات الجيدة. إن بناء القدرات على الصعيدين الوطني والإقليمي، ضروري أكثر فأكثر لأن التقدم التكنولوجي الذي حدث مؤخرا، بما في ذلك تصغير أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، يزيد من خطر انتشار هذه الأسلحة وحيازتها من جانب الجماعات الإرهابية.

إن وفد كوت ديفوار، شأنه شأن بلدكم كازاخستان، سيدي الرئيس، الذي ينبغي الثناء على التزامه ببناء عالم خال من أسلحة الدمار الشامل، يود أن يكرر الإعراب عن رغبة كوت ديفوار في التنفيذ الكامل لنُظم نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل بغية تحقيق عالم أكثر أمنا وخاليا من الأسلحة النووية، وتعرب عن تأييدها الكامل لنداء بلدكم الذي وجهه إلى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، للعمل على بناء عالم خال من الأسلحة النووية في عام ٢٠٤٥، وهو ما يتزامن

مع الذكرى المئوية للمنظمة. وتؤيد كوت ديفوار أيضا دعوة الدول النووية إلى الامتناع عن استخدام الأسلحة النووية أولا، في حالة نشوب نزاع. وأخيرا، يرحب بلدي بعقد مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي في شهر أيار/مايو ٢٠١٨، وهو يشكل بالتأكيد خطوة رئيسية في عملية إنشاء نظام شامل لعدم الانتشار، والقضاء التام على الأسلحة النووية.

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نعرب عن تقديرنا للرئاسة الكازاخستانية على عقد هذه الإحاطة الإعلامية الرفيعة المستوى بشأن مسألة بالغة الأهمية، كانت على رأس جدول أعمال مجلس الأمن السنة الماضية. والواقع أننا سعدنا للغاية برؤية رئيس كازاخستان يترأس الاجتماع بوصفه قائدا لبلد قرر عدم امتلاك أسلحة نووية على أراضيه. وقد اتخذ قرارا حكيما في هذا الصدد، ونقدر رؤيته وحكمته بشأن هذه المسألة الهامة. ونحن نقدر دائما الأمين العام على إحاطاته الإعلامية. ويسعدنا أيضا أن نرى وزير خارجية كازاخستان يترأس الجلسة في هذه المرحلة.

ومنذ انتهاء الحرب الباردة، لم يكن التهديد الناجم عن انتشار الأسلحة النووية مثيرا للقلق البالغ كما هو اليوم. ونحن ندرك جميعا الخطر المحتمل الذي لا يمكن تخيله الذي قد تواجهه البشرية إذا ما زاد ضعف نظام عدم الانتشار. وهذا هو سبب أهمية هدف وجود عالم خال من الأسلحة النووية، ونحن في إثيوبيا نؤيد تحقيقه تأييدا تاما، على غرار العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ونحن أيضا طرف في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، معاهدة بليندابا.

ومع ذلك، نقر بالتحدي الذي يواجهه العالم اليوم فيما يتعلق بانتشار الأسلحة النووية، ونسلم بأن القاعدة الدولية التي وضعتها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تخضع لاختبار جدي. ولذلك، فإن السؤال المطروح علينا اليوم هو ما يمكن عمله للتصدي للتحديات الراهنة والحفاظ على تلك القاعدة الدولية الهامة. ونعتقد أن المسائل التي أثيرت في المذكرة المفاهيمية (S/2018/4، المرفق) المتعلقة بتدابير المنع وبناء الثقة تأتي في الوقت المناسب تماما وذات صلة بالموضوع.

واسمحوا لي أن أؤكد أننا نقدر تقديرا عميقا المقترحات التي قدمها رئيس كازاخستان في هذا الصدد. وفي رأينا، من المهم معالجة مخاطر الانتشار بشكل شامل من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية الرامية إلى إيجاد حل تفاوضي. وعلى سبيل المثال، نعتقد أن الطريقة التي تمكنت بها الدول المشاركة في خطة العمل الشاملة المشتركة، من معالجة المسألة النووية الإيرانية تمثل إنجازا هاما للعمل المتعدد الأطراف. وبطبيعة الحال، فإننا ندرك أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به من أجل حل حالات سوء الفهم، وإزالة أية عقبات محتملة تعترض التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة.

ونعتقد، كما ذكر الأمين العام، أنه ينبغي أن تُعالج المسائل التي لا تتعلق مباشرة بخطة العمل الشاملة المشتركة، من دون الإخلال بأحكام الاتفاق وإنجازاته. ولذلك، فإننا نأمل في أن تستمر البلدان المشاركة في الوفاء بالتزامها بتلك الصفقة الهامة، التي لها أهمية بالغة بالنسبة للسلام والأمن الدوليين في إطار النظام الدولي لعدم الانتشار. ونعتقد أن من الضروري اعتماد تدابير لبناء الثقة من أجل بناء الثقة فيما بين الدول المشاركة، ونأمل أن يتخذ الرئيس خطوات في ذلك الاتجاه.

واستنادا إلى الدروس المستفادة من الاتفاق النووي الإيراني، من المهم استكشاف السبل والوسائل الكفيلة بالتصدي للتهديد الخطير الذي يشكله البرنامج النووي وبرنامج القذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويبدو بشكل متزايد أنه ليس هناك خيار آخر سوى سلوك السبيل السلمي والدبلوماسي لحل الأزمة في شبه الجزيرة الكورية. ولذلك السبب ينبغي إيلاء الأولوية لتخفيف التوتر المتزايد وتجنب مخاطر سوء التقدير.

ونرحب، في ذلك الصدد، بالمحادثات الأخيرة الرفيعة المستوى بين الكوريتين والاتفاق الذي تم التوصل إليه لتخفيف التوترات العسكرية، وعقد المحادثات العسكرية وإعادة فتح خط الاتصال العسكري المباشر بين الكوريتين، الذي نأمل في أن يساعد على تخفيف حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية. كما أننا نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا لتأجيل التدريبات العسكرية المشتركة.

فمما لا شك فيه أن هذه التطورات مشجعة وينبغي أن تيسر استئناف الحوار الجاد. ومن المهم، في هذه المرحلة، تهيئة مناخ يفضي إلى إجراء هذا الحوار. ونأمل في أن تكون الألعاب الأولمبية الشتوية مفيدة في النهوض بهذا النوع من الجو في بناء الثقة. ونرحب بقرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إرسال وفد إلى الألعاب الأولمبية الشتوية، ونقدر كذلك قرار الأمين العام حضور حفل افتتاح الألعاب. ومن ناحية أخرى، نحن لا نتوهم بأن حل مسألة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سيكون سهلا. ومن المهم للغاية أن تبدأ جميع الأطراف باتخاذ خطوات صغيرة ولكنها مجدية لبناء الثقة الضرورية التي يمكن أن تساعد على تمهيد الطريق لاستئناف الحوار والمفاوضات الرامية إلى إيجاد حل شامل ودائم للمسألة المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ونزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية. ويجب أن نحيط علما على نحو جاد باقتراح الرئيس بشأن هذه المسألة.

وذلك يقودني إلى نقطتي الثالثة بشأن التهديد الأوسع نطاقا للسلام والأمن الدوليين والبشرية من جراء انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك بواسطة جهات من غير الدول. فما زالت الاتفاقات المتعددة الأطراف – مثل اتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية – تسهم إسهاما كبيرا في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل والقضاء عليها. غير أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لكفالة الانضمام العالمي إلى هذه الاتفاقات وتنفيذها تنفيذا تاما. وكذلك تظل المناطق الإقليمية الخالية من الأسلحة النووية، مثل المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، ذات أهمية محورية بالنسبة للنظام العالمي والإقليمي لعدم الانتشار، في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

ويضطلع مجلس الأمن بدور حاسم في التصدي للتهديد الخطير الذي يشكله انتشار أسلحة الدمار الشامل باستخدام جميع الأدوات المتاحة له، بما في ذلك فرض الجزاءات. وكما شهدنا خلال العام الماضي، فإن وحدة المجلس أمر حاسم للغاية في التصدي لمسائل عدم الانتشار، ويجب فعل كل شيء للحفاظ عليها. ومن المهم كذلك كفالة أن تلتزم جميع الدول الأعضاء بمختلف القرارات والتدابير التي يتخذها المجلس. وفيما يتعلق بالدعوة والمتابعة، فإن دور هيئات المجلس الفرعية ذات الصلة، يظل حيويا.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام إثيوبيا بتعزيز النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية والوفاء بالتزاماتها في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، من دون تقصير.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): تشكر الصين كازاخستان على مبادرتها بعقد جلسة مجلس الأمن اليوم بشأن عدم الانتشار.

وتشكر الصين فخامة الرئيس نزارباييف على ترؤسه جلسة اليوم. ونرحب كذلك بوزير خارجية كازاخستان مرة أخرى في نيويورك.

ونشكر الأمين العام غوتيريش على إحاطته الإعلامية.

إن السلام والتنمية يظلان يمثلان مسألتين معاصرتين رئيسيتين. غير أن عالمنا لم يحقق السلام بعد. فالبؤر الساخنة الإقليمية مستمرة في الظهور والتهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية آخذة في الازدياد. ويشكل انتشار أسلحة الدمار

الشامل ووسائل إيصالها تهديدا حقيقيا للسلم والأمن والاستقرار، ويشكلان تحديين مشتركين في مواجهة المجتمع الدولي.

وقد تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن النظام الدولي لعدم الانتشار، بفضل جهود المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة. ويتزايد تعزيز النظام بتحسين قدرات الدول والمزيد من التعاون المتعمق. وعلينا أن نسلم بأن مخاطر الانتشار وتحدياته ما تزال شديدة. وبعض مسائل عدم الانتشار الساخنة طويلة الأمد ومستعصية. وقد قلصت الإنجازات التكنولوجية من عتبة الانتشار. فخطر حيازة الجهات الفاعلة من غير الدول والإرهابيين، على وجه الخصوص، لأسلحة الدمار الشامل واستخدامها في تزايد. ويجب تعزيز سلطة وعالمية وفعالية النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية على وجه الاستعجال.

وقد شدد رئيس الصين، شي جينبينغ، على أنه ليس بوسع أي بلد بمفرده التصدي للتحديات الأشرس التي تواجه البشرية أو العودة إلى فرض العزلة الذاتية أو الأمرين معا. ونحث شعوب العالم على العمل معا لبناء مصير مشترك للبشرية وعالم يتسم بالانفتاح والشمول والنظافة والجمال، مع تحقيق السلام الدائم والأمن العالمي والرخاء المشترك. وترى الصين أن تعزيز الحكم العالمي في مجال عدم الانتشار عنصر هام لبناء مصير مشترك للبشرية. ولذلك يجب على المجتمع الدولي تعزيز التعاون والتنسيق على عدة أبعاد.

أولا، يشكل الالتزام بتحقيق الأمن المشترك أمرا حيويا. فعدم الانتشار في جوهره مسألة أمنية. والشواغل الأمنية هي الدوافع الرئيسية لأنشطة الانتشار. وينبغي لجميع البلدان أن ترفض عقلية الحرب الباردة، وأن تظل حازمة في التقيد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وأن تعزز مفهوم أمن مشترك وشامل وتعاوني ومستدام، وأن تبني شكلا جديدا من العلاقات الدولية يتسم بالاحترام المتبادل والإنصاف والعدالة والتعاون المفيد لكل الأطراف، وأن تعمل على إيجاد اتجاه أمني يتسم بالإنصاف والعدالة والإسهام المشترك والمنافع المشتركة. وينبغي للأمم المتحدة ومجلس الأمن أن تؤديا بشكل كامل دورهما الأساسي في إنهاء الحروب وصون السلام وإيجاد مسار فعال لمنع نشوب النزاعات، وبناء سلام دائم من أجل تحقيق أمن مشترك لجميع البلدان. فمن شأن ذلك أن يؤدي بشكل أساسي إلى إزالة دوافع الانتشار. وهو كذلك طريقة أساسية بالنسبة لجميع البلدان لبناء الثقة.

ثانيا، من الأهمية بمكان الالتزام بالتسوية السلمية للمسائل بالوسائل السياسية والدبلوماسية. فلن تؤدي المواجهة والجزاءات والضغوط المستمرة إلا إلى تصعيد النزاعات وزيادة مخاطر الانتشار. وينبغي أن تظل جميع البلدان على طريق التسوية السلمية للنزاعات وأن تسعى إلى حل قضايا عدم الانتشار الساخنة بالوسائل السياسية والدبلوماسية.

لقد ظهرت، في الوقت الحاضر، بعض التغيرات الإيجابية في شبه الجزيرة الكورية. ويتعين على جميع الأطراف أن تبذل جهودا متضافرة من أجل الحفاظ على زخم الانخفاض في التوترات الذي تحقق بشق الأنفس، وتهيئة الظروف اللازمة لاستئناف الحوار والمفاوضات وإعادة المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية إلى الحوار والتفاوض.

إن خطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران إنجاز تحقق بشق الأنفس وهام للتعددية. وهي كذلك نموذج لحل القضايا الدولية الساخنة من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية. وينبغي للأطراف المعنية أن تضع في اعتبارها الحالة العامة والمصالح الطويلة الأجل، وأن تحافظ على إرادتها السياسية وأن تدير خلافاتها بشكل مناسب وتستمر في تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة بصورة شاملة وفعالة.

ثالثا، لا بد من الالتزام بتوطيد وتطوير النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية. فالنظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية يشكل – مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية،

واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية والقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) كأساسها القانوني، مع المنظمات الدولية، كالوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية كآلياتها المؤسسية – عنصرا هاما لنظام الأمن العالمي وقد اضطلع بدور حيوي في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل وفي المحافظة على التوازن الاستراتيجي والاستقرار العالميين.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يحافظ بفعالية على عالمية النظام وسلطته وفعاليته، وأن يواصل تحسين المعايير الدولية ذات الصلة، وأن يتمسك بالمساواة أمام القواعد، وأن يتجاهل المعايير المزدوجة والممارسات الانتقائية. ولا بد من الإبقاء على النظام الدولي لعدم الانتشار القائم على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وعلى كل من يحوز أسلحة نووية بصورة غير شرعية أن يمتثل بشكل فعال للالتزام بنزع السلاح النووي.

رابعا، فيما يتعلق بالالتزام بتعزيز قدرات الدول على عدم الانتشار، فإن الحكومات هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن عدم الانتشار. وينبغي احترام ودعم سياسات عدم الانتشار التي يتم وضعها وفقا لحالات قطرية محددة، من أجل الدفع باتجاه مواصلة تحسين القوانين والأنظمة المتعلقة بعدم الانتشار، وتعزيز بناء القدرات في مجال الإنفاذ. وينبغي لجميع البلدان أن تجري، بروح من الانفتاح وشمول الجميع والمنفعة المتبادلة والتعاون المفيد للجميع، تبادلا للآراء وتعاونا عمليا في مجال عدم الانتشار بغية تعزيز قدراتها ومستوى عدم الانتشار. أمّا احتياجات البلدان النامية إلى المساعدة الدولية في مجال عدم الانتشار، فينبغي تلبيتها على نحو فعال. وفي الوقت نفسه، ينبغي وضع نهج شامل ومتوازن لتعزيز عدم الانتشار واستخدام العلم والتكنولوجيا في الأغراض السلمية. لا ينبغي أن يُستخدم عدم الانتشار كذريعة لحرمان البلدان من حقها في استخدام التكنولوجيا في الأغراض السلمية أو الانتقاص من ذلك الحق، وتشجيع التعاون الدولي.

وما فتئت الصين تدعو إلى السلام والتنمية والتعاون من أجل تعزيز التسوية السلمية للمنازعات ودعم منع نشوب النزاعات. إن الصين تعارض بشدة انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. وقد أصبحت الصين طرفاً في جميع الاتفاقيات الدولية وانضمت إلى المنظمات الدولية ذات الصلة في مجال عدم الانتشار. لقد طورت الصين نظاما كاملا لعدم الانتشار ومراقبة الصادرات، وضمنت التنفيذ الفعال للقوانين واللوائح ذات الصلة. وتنفذ الصين بصورة شاملة وكاملة قرارات المجلس ذات الصلة، وتشارك بنشاط في التعاون الدولي والإقليمي بشأن عدم الانتشار، وتؤيد الأمم المتحدة في الاضطلاع بدورها في عدم الانتشار، وتلتزم بالدفع نحو التوصل إلى حل سياسي لمسائل عدم الانتشار في البقع الساخنة.

وشاركت الصين بصورة بناءة في عملية التفاوض والتنفيذ لخطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران، وطرحت مقترحاتها.

وما برحت الصين تعمل بلا كلل لتشجيع التوصل إلى حل عن طريق التفاوض بشأن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. إن مبادرة الصين ”التعليق مقابل التعليق“ ونهج المسارين، وكذلك خريطة الطريق التي اقترحتها الصين وروسيا معا، هي واقعية وممكنة التطبيق من أجل إيجاد حل للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. وتأمل الصين في رد إيجابي ودعم من جميع الأطراف بشأن هذه المسألة. فمن مصلحة جميع الأطراف أن تكون شبه الجزيرة الكورية سلمية ومستقرة. وتكتسي وحدة المجتمع الدولي بشأن هذه المسألة أهمية بالغة. تود الصين العمل مع المجتمع الدولي، وإجراء اتصالات وثيقة، وإظهار الثقة والاحترام المتبادلين، وتعزيز التعاون في السعي إلى تحقيق التقدم المستمر صوب حل مناسب لمسألة شبه الجزيرة الكورية.

إن عدم الانتشار هو مهمة طويلة الأجل أمام المجتمع الدولي. وتتطلب مشاركة جميع البلدان. والصين هي أحد صانعي السلام في العالم وأحد الأوصياء على النظام الدولي لعدم الانتشار. تود الصين أن تواصل العمل مع جميع الأطراف لتسهم مساهمة أكبر في تعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار،

والنهوض بالحوكمة العالمية في مجال عدم الانتشار، وبناء المصير المشترك للبشرية.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أعرب عن تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، ولجمهورية كازاخستان على عقد هذه الجلسة بشأن هذا الموضوع الهام جدا. ونشيد بكازاخستان باستمرار على دورها القيادي المستمر في هذا المجال. وفي ملاحظة شخصية، أود أن أضيف أن من دواعي سروري أن أراكم، الوزير عبد الرحمنوف، مرة أخرى في نيويورك تترأسون المجلس. أود أيضا أن أشكر الأمين العام غوتيريش على إحاطته الإعلامية الزاخرة جدا بالمعلومات.

وكما أعلن المجلس مِرَاراً، يمثل انتشار أسلحة الدمار الشامل أحد التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان. ولذلك، فإن مملكة هولندا تعلق أهمية كبرى على بذل كل جهد ممكن لمنع الاستخدام ووقف الانتشار، وفي نهاية المطاف، تحقيق عالم خال من أسلحة الدمار الشامل. وفي ضوء ذلك، أود أن أثير ثلاث نقاط رئيسية هنا اليوم، فيما يتعلق بأهمية هيكل عدم الانتشار، والحاجة إلى الانتباه للتنفيذ، والحاجة إلى الأنشطة لتعزيز الهيكل.

فيما يتعلق بنقطتي الأولى، فإن تحقيق عالم خال من أسلحة الدمار الشامل يبدأ بالهيكل الحالي لعدم الانتشار – أي النظم والأعراف الدولية التي تستند إليها جهودنا لمكافحة الانتشار. إن معاهدة عدم الانتشار هي حجر الزاوية للنظام الدولي لمنع الانتشار النووي والعمل من أجل نزع السلاح النووي. والأسلحة الكيميائية والبيولوجية محظورة تماما بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية. وتفخر لاهاي باستضافة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وكما ذكر من قبل، الرئيس البولندي، نعلق أهمية كبيرة على مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية.

بيد أن شواغل الانتشار لا تقتصر على الدول وحدها. إذ تشكّل الجهات من غير الدول تهديدا متزايدا عندما يتعلق الأمر بأسلحة ومواد الدمار الشامل. يجب علينا أن نبذل كل جهد ممكن لمنع هذه الأسلحة والمواد من الوقوع في أيدي الإرهابيين. وهذا، بطبيعة الحال، هو نطاق القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ويمثّل هذا الهيكل الشامل للمعايير والالتزامات المتعلقة بعدم الانتشار أساس السلام والأمن الدوليين.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية. يجب علينا أن نولي اهتماما متواصلا لتنفيذ التزاماتنا، لأن من الواضح أن هيكل عدم الانتشار لا يخلو من الانتهاكات. ومن الضروري أن تفي جميع البلدان بالتزاماتها حتى تقربنا من تحقيق هدف إقامة عالم خال من أسلحة الدمار الشامل. يتعين علينا أن نعمل باستمرار على إضفاء الطابع العالمي على قواعد عدم الانتشار الدولي والتحقق منها وإنفاذها وتنفيذ. يجب دائما معالجة عدم الامتثال ولا بد من اتخاذ تدابير الإنفاذ. إن القيام بذلك، والقيام به نحو فعال، سيعزز الثقة الدولية في الهيكل.

تشكل خطة العمل الشاملة المشتركة إنجازا رئيسيا للدبلوماسية الدولية، وقد ثبت نجاحها، وهو ما أكدت صحته الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن الضروري أن تواصل جميع الأطراف الوفاء بالتزاماتها بموجب خطة العمل. وبصفتي ميسر القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، أتطلع إلى العمل مع جميع الأطراف لضمان التنفيذ الكامل والشامل للقرار. وأرحب بالاقتراح الذي قدمه زميلنا الفرنسي لإجراء حوار صريح مع إيران بشأن المسائل ذات الصلة.

وعندما تفشل الدول في الارتقاء إلى مستوى التزاماتها، وتهدد السلم والأمن الدوليين، يجب علينا أن نعمل واضعين نصب أعيننا غرضا مشتركا هو إيجاد الحلول الدبلوماسية. لقد تجاهلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرارا التزاماتها الدولية. إن أسلحتها النووية وبرامجها للقذائف التسيارية لا تهدد الاستقرار

والأمن على الصعيد الإقليمي فحسب، ولكن أيضا على الصعيد العالمي. وما فتئ المجتمع الدولي سريعا في إدانته القوية للإجراءات التي تتخذها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، حيث فرض المجلس الجزاءات الأشد على الإطلاق. وبغية جعل هذه الجزاءات ناجعة، نحن بحاجة تنفيذ دقيق على الصعيد العالمي. وبصفتي رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، فإنني أعمل مع جميع الأطراف من أجل تحقيق هذه الغاية، مستفيدا من عمل إيطاليا، التي نتشارك معها في مدة العضوية للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. وبطبيعة الحال، وكما قال آخرون، فإننا نرحب بالتطورات الأخيرة المتمثلة في زيادة الاتصالات بين جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ويمثل استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، ولا سيما من جانب الحكومة، فضلا عن الجماعات الإرهابية، انتهاكا خطيرا آخر للقواعد الدولية، وهو أمر غير مقبول. ونحن نأسف لتفكيك آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة ويجب أن نكفل المساءلة عن تلك الأفعال، خشية تقويض سيادة القانون والإنسانية التي تقوم عليها منظومة الأمم المتحدة. واسمحوا لي أن أذكّر في هذا السياق بالآلية الدولية المحايدة والمستقلة الخاصة بالجمهورية العربية السورية ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية.

وانتقل إلى نقطتي الثالثة، يجب أن نشارك في أنشطة جديدة لمواصلة تعزيز هيكل عدم الانتشار. المثال الأول هو دورة مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠. وفي حين لا تزال هناك عقبات، فإن الاجتماع الأول للجنة التحضيرية قد وضعنا على الطريق نحو دورة استعراض ناجحة. وبصفتنا رئيس اللجنة التحضيرية الأولى، وجدنا أن الدعم المقدم لمعاهدة عدم الانتشار لا يزال قويا، حتى عندما تكون للدول والمناطق المختلفة أولويات مختلفة.

وعلينا الاستفادة من هذا الدعم من أجل الحفاظ على ما يجمعنا والتوصل إلى تحقيق أهدافنا المشتركة.

إن مملكة هولندا تقدر أيضا المبادرات الرامية إلى تيسير التعاون والحوار. ونشجع إحراز تقدم صوب إبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وندعم العمل الهام الجاري بشأن موضوع التحقق من نزع السلاح النووي. وندعو جميع الدول إلى بذل كل جهد لتحقيق بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويجب أن نواصل الضغط من أجل التنفيذ الكامل للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وينبغي لنا أن ندعم أعمال المنظمات الدولية والانخراط بنشاط في المبادرات المتعددة الأطراف، مثل الشراكة العالمية لمجموعة الثمانية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي.

وفي الختام، بالتعاون وحده يمكننا صون وتعزيز المعايير الدولية لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وسيتطلب ذلك تنفيذ التزاماتنا والوفاء بواجباتنا في إطار نظم المعاهدات ذات الصلة. وسيتطلب ذلك تعزيز التزاماتنا لزيادة تعزيز هيكل عدم الانتشار. وسيستلزم ذلك التصدي لمسائل عدم الامتثال بشكل جماعي وفعال وإنفاذها. وستسهم هذه الخطوات في بناء الثقة. وستؤدي إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين والمساعدة في منع نشوب النزاعات، وهي مسؤولية أساسية للمجلس.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): إن حضور الشخصيات المرموقة لهذه الجلسة لمجلس الأمن لدليل على الأهمية الكبيرة للموضوع قيد النظر – أي عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وعليه نود أن نهنئ ونشكر كازاخستان على إدراج هذه المسألة في برنامج عمل المجلس. كما نشكر الأمين العام غوتيريش على أفكاره المتبصرة.

إن هذا التقرير حسن التوقيت، إذ تشير الأحداث العالمية الأخيرة إلى عام صعب للعمل المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح والسلام والأمن الدوليين. فقد شهدنا العام الماضي

تجدد ا لجهود الرامية إلى معالجة طائفة واسعة من المسائل المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح المتعدد الأطراف والأمن الدولي، بما في ذلك المسائل البعيدة الأثر بشأن الفضاء الإلكتروني وأنشطة الفضاء الخارجي. واستمر تدهور الأمن الدولي فيما يواجه العالم تحديات هائلة للسلام والأمن. وفي ذلك الصدد، أود التأكيد على الصلاحية المطلقة للدبلوماسية المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار والأمن الدولي، وأكرر التأكيد على أنه لا يوجد بديل عن نهج متعدد الأطراف في التصدي لمسائل نزع السلاح العالمي بطريقة مستدامة وفقاً للمبادئ والأهداف المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

وبينما يواصل المجتمع الدولي انتظار تحقيق هدف القضاء التام على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، نسعى إلى توسيع نطاق التدابير الملموسة في السعي إلى تحقيق هدف نزع السلاح وعدم الانتشار النووي. ومن الواضح أن النهج الحالي لم ينجح في تحقيق نتائج ملموسة تكفل تحقيق الهدف والأهداف العامة لعالم خال من أسلحة الدمار الشامل.

في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، فتح باب التوقيع على المعاهدة التاريخية لحظر الأسلحة النووية. وكان اعتمادها تطورا جدير بالترحيب في سعينا إلى إيجاد عالم خال من أسلحة الدمار الشامل. وأود أن أؤكد أن معاهدة حظر الأسلحة النووية ترسخ التزامنا المشترك بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتكمل المعاهدتان بعضها بعضا وتنشئ طريقا واضحا نحو إيجاد عالم خال من أسلحة الدمار الشامل.

وتدرك غينيا الاستوائية جيدا أنه بغية تحقيق تقدم ملموس في القضاء على أسلحة الدمار الشامل، يجب أن تكون هناك تدابير لبناء الثقة عملية وشاملة. وفي الواقع، يجب على جميع الدول الأعضاء، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، الالتزام بالنظم القائمة للشفافية والحوار والتحقق من الإخطارات للاحتياطي والأنشطة العسكرية.

لقد مضى أكثر من ٧٠ عاما منذ أن شهد العالم القوة المرعبة للقنبلة الذرية في هيروشيما وناغازاكي. ولا يزال يتردد صدى الدمار والقنبلتين اليوم. لقد خلف الحادث المؤسف إرثا من الخراب والأثر السلبي الطويل المدى على البيئة وبشكل أساسي على حياة السكان المتضررين. ولذلك، فإن الوقت قد حان ليعرب العالم بشكل قاطع وبالإجماع عن هدف ضمان عالم خال من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى. كما حان الوقت لكي نرفع أصواتنا ضد بطء وتيرة نزع السلاح النووي وندعو جميع الدول الأعضاء إلى الامتثال للالتزامات القانونية وإلى تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها الدول الحائزة للأسلحة النووية.

وبالنسبة لغينيا الاستوائية، تظل الأولوية هي نزع السلاح النووي والإزالة الكاملة لجميع أسلحة الدمار الشامل. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب الحفاظ على إسهام المناطق الخالية من الأسلحة النووية في تحقيق أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك نزع السلاح النووي، فضلا عن المساهمات الأخرى لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار في جميع مناطق العالم وتوسيع نطاقها.

ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا ومعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ والمعاهدة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا فضلا عن إنشاء دولة خالية من الأسلحة النووية في منغوليا تسهم إسهاما كبيرا في تحقيق الهدف العام المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وتؤدي إلى تحسين السلام والأمن العالميين والإقليميين وتعزز نظام عدم الانتشار النووي وتسهم في تحقيق أهداف نزع السلاح النووي والقضاء على أسلحة الدمار الشامل.

وفي ذلك السياق، تكرر حكومة غينيا الاستوائية التزامها المستمر بمعاهدة بليندابا التي دخلت حيز النفاذ في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٩. وتشدد المعاهدة من جديد، في جملة أمور، على مركز أفريقيا بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية وتحصن أفريقيا من خلال منع نصب أجهزة متفجرة نووية في القارة وحظر تجارب تلك الأسلحة في كافة أنحاء القارة الأفريقية.

وتحل هذا العام الذكرى السنوية الثانية والثلاثين لتأسيس مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، ومقره في لومي. وبالرغم من موارده المحدودة، واصل المركز تقديم المساعدة التقنية إلى الدول في جميع أنحاء المنطقة الأفريقية. وفي عام ٢٠١٥، أشرف المركز على إشراك ما يزيد على ١ ٠٠٠ من ممثلي الحكومات والمنظمات الإقليمية وما يربو على ٢ ٠٠٠ من أعضاء المجتمع المدني في الكثير من الأنشطة المختلفة التي ينفذها المركز. يحتاج المركز المساعدة لتعزيز الولاية المنوطة بها. ونرحب بجهود المركز وإدارته، ونغتنم هذه الفرصة لطلب المزيد من التحالفات والمزيد من المساعدة لتعزيز جهوده لكفالة وفائه بولايته.

إن بلدي يؤكد على أهمية استمرار احترام الحق غير القابل للتصرف في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ويسلط الضوء على الدور المحوري الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ذلك الصدد، من خلال استمرار التزام الدول بتنفيذ نظام الضمانات الشاملة للوكالة وتقديم المساعدة التقنية والتعاون.

كما نود أن نشدد على ضرورة الأخذ بالاعتبارات الإنسانية في سياق جميع المداولات بشأن الأسلحة النووية، لا سيما في ضوء العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية أو تفجيرها، سواء عن طريق الصدفة أو عن عمد.

نشدد على أهمية القرار ٤٧/٧٠، ونحض جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، على الأخذ في الحسبان العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام هذه الأسلحة على الصحة البشرية والبيئة والموارد الاقتصادية الحيوية، من بين أمور أخرى، واتخاذ التدابير اللازمة الرامية إلى تفكيك هذه الأسلحة والتخلي عنها. في هذا السياق نرحب مرة أخرى باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية.

إن استمرار وجود الأسلحة النووية وحيازتها لا يضمنان تحقيق الأمن. بل أنهما ليسا من عناصره. ويجب أن يكون عالمنا، بما في ذلك الفضاء الخارجي، خاليا من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا السياق، يشدد بلدي على ضرورة أن توقف الدول الحائزة للأسلحة النووية تحديث الأسلحة النووية والمرافق المرتبطة بها أو تحسينها أو تجديدها أو إطالة أمد استخدامها.

كذلك نحن في غينيا الاستوائية نشدد على أهمية تحقيق عالمية الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ونأخذ في الحسبان المسؤوليات الخاصة الملقاة على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية في هذا الصدد. يرحب وفدي بالمؤتمر الوزاري الثامن بشأن معاهدة حظر التجارب النووية، الذي انعقد في نيويورك في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، ويؤيد إبقاء المجتمع الدولي ملتزما بتعزيز المعاهدة. ونهيب بجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أي تلك الوارد ذكرها في المرفق ٢ للمعاهدة، والدول التي لم توقع أو تصدق بعد على معاهدة حظر التجارب النووية، أن تفعل ذلك من دون تأخير.

تؤكد مجددا غينيا الاستوائية أهمية العمل المنوط بمؤتمر نزع السلاح، وتعرب عن القلق إزاء الجمود الذي استمر لعدة سنوات وحال دون اضطلاع المؤتمر بولايته باعتباره المحفل الدولي الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح. وأدعو المؤتمر إلى استئناف عمله الموضوعي، مع مراعاة المصالح الأمنية لجميع الدول من دون مزيد من التأخير.

وعلاوة على ذلك، نشعر بالقلق لعدم تمكن هيئة نزع السلاح من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التوصيات التي قُدمت منذ عام ١٩٩٩. مع ذلك، أرحب باعتماد التوصيات المتعلقة بالتدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية. وفي الواقع، من المهم التشديد ليس فقط على أهمية الحفاظ على اللجنة فحسب، بل أيضا على تحقيق الأهداف التفاوضية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة ليدلي ببيان آخر.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): شأني شأن الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن، يسرني أيضا أن أرى وزير خارجية كازاخستان يترأس جلسة اليوم المكرسة لتعزيز تدابير بناء الثقة. وللأسف، لا يتوفر في الواقع ما يكفي من الثقة والثقة والائتمان، لا في العالم، ولا في مجلس الأمن بصفة خاصة، ويتجلى ذلك بوضوح. فأي ضرب من الثقة أو الائتمان يمكن أن يسود إذا كانت بعض البلدان قد تطرقت لروسيا بالاسم، سأكون صريحا في الإشارة إليها بالاسم وهي الولايات المتحدة وبريطانيا، ما برح هذا البلدان يتلاعبان بمجلس الأمن وبالمشاعر الاجتماعية للمجتمع الدولي؟

ربما أنهما قد أعدا بيانيهما مسبقا، ولم يتيسر لهما ما يكفي من الوقت لتنقيح مشاريع قراراتهما بعد أن استمعا إلى البيان الذي أدلينا به. لكن، كلا، يجري القيام بذلك عمدا. إذ لا يجري الاستماع إلينا على نحو متعمد، ويجري حاليا تشويه مواقفنا. يدعيان خطأ بأننا نتحمل مسؤولية إغلاق آلية التحقيق المشتركة لأننا استخدمنا حق النقض ضد مشروع القرار الخاص بالتمديد. غير أنهما تناسيا بصورة مخزية ذكر أننا اقترحنا مشروع قرار كان من شأنه أن يمدد ولاية آلية التحقيق المشتركة وتحسين فعاليتها وكفاءتها المهنية وحيادها، ولم يسمحا باعتماده. واقترحا مشروع قرارهما لأن الآلية المشتركة فقدت مصداقيتها تماما بتقديم تقرير كاذب لا يصمد أمام أي انتقاد.

لدي بعض الأسئلة الخطابية. من الذي صوت ضد مشروع قرارنا ومن الذي فعل ذلك في الآونة الأخيرة؟ هذان البلدان بالذات، الولايات المتحدة وبريطانيا، اللذان يتهماننا اليوم من دون أي تردد، بأننا نفعل ذلك. من الذي أغلق الآلية المشتركة؟ أود أن أقول مرة أخرى ما سبق ذكره مرارا وتكرارا في المشاورات بشأن ملف الأسلحة الكيميائية السورية: ”أوقفوا ألاعيبكم مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية“. إننا نعرف الهدف من هذه الألاعيب، وعملنا على إنشاء آلية مستقلة ومهنية حقا تعمل من خلال التعاون وليست ستارا من الدخان يقصد منه التلاعب السياسي.

من خلال هذه الآلية ستنشأ الثقة اللازمة. يجب ألا تتبادر إلى أذهاننا أي أوهام إزاء هذا الأمر. نريد آلية جديدة يعتمدها مجلس الأمن. ونرى أن أي بدائل أو اتفاقات أخرى في شكل ضيق ستكون غير مشروعة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل المملكة المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد فيلد (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود فقط أن أكرر الحقائق التي يدركها جيدا كل من في مجلس الأمن، وهي أن روسيا فاعلا رئيسيا في إنشاء آلية التحقيق المشتركة، ونقبل تلك الحقيقة. وكنا سعداء جدا أن نرى أنها تضطلع بدورها الكامل في هذا الصدد. ويذكر مجلس الأمن أن روسيا صوتت لإنشاء الآلية المشتركة (القرار ٢٢٣٥ (٢٠١٥)) وقد صوتنا مؤيدين للتقرير والقرارات التي تحدد منهجية مفصلة جدا تتبعها آلية التحقيق المشتركة.

لقد كانت هيئة خبراء مستقلة. عندئذ توصلت الآلية إلى حقيقة لا يمكن دحضها، ألا وهي حقيقة أن النظام السوري – نظام الأسد – قد استخدم الغاز ضد أبناء شعبه. تلك كانت الحقائق التي لم ترق لروسيا، وارتكازا على ذلك الأساس آثرت استخدام حق النقض ضد آلية التحقيق المشتركة. وبقيامها

بذلك، تسببت بنكسة لمسألة عدم الانتشار برمتها ودمرت أي توافق آراء عالمي ضد استخدام الأسلحة الكيميائية. وهذه سابقة خطيرة جدا، كما قلت في تعليقاتي السابقة، فإني أعتقد، أنه كان يوما حزينا بالنسبة لنا جميعا هنا في مجلس الأمن، بيد أن الأهم من ذلك أن تلك كارثة على الشعب السوري.

من هنا، فإنني ببساطة أحث روسيا على استخدام نفوذها الكبير جدا لحمل الأسد على الكف عن استخدام الأسلحة الكيميائية في المستقبل والامتثال لالتزامات بلده. وندرك أن روسيا تؤدي دورا هاما في المسألة الإيرانية، ولذلك روسيا ليست عنصرا معرقلا في جميع المجالات، ولكن فيما يتعلق بالمسألة السورية، كما ذكرت، أنه فيما يتعلق بهيئة مستقلة خبيرة، ورد في تقريرها شيء لم يعجب روسيا، فسعت إلى استعمال حق النقض ضد الآلية، مما يبعث بإشارة خطيرة للغاية إزاء أي انتشار نووي في المستقبل، وهو انتشار أعتقد أنه ينبغي لنا جميعا أن ندينه إدانة قاطعة.

رفُعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.